

## الجمعية العامة



PROVISIONAL

A/42/PV.58  
16 November 1987

ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسي : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)  
 ثم : السيد اولزفوي (نائب الرئيس) (منغوليا)

مسألة ناميبيا [٣٦] (تابع)

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا  
 (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال  
 للبلدان والشعوب المستعمرة  
 (ج) تقرير الأمين العام  
 (د) تقرير اللجنة الرابعة  
 (هـ) مشاريع القرارات  
 (و) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠البند ٢٦ من جدول الأعمال (تابع)مسألة ناميبيا :

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/42/24) ؛
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/42/23 (PartV) ؛ A/AC.109/916)
- (ج) تقرير الأمين العام (A/42/596) ؛
- (د) تقرير اللجنة الرابعة (A/42/698) ؛
- (هـ) مشاريع القرارات (A/42/24 (Part III) و Part III/Corr.1 الفصل الأول) ؛
- (و) تقرير اللجنة الخامسة (A/42/716) .

السيد دي فيغوويريدو (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن

الحالة داخل جنوب افريقيا أصبحت حرجة . ونحن هنا لا نتحدث عن نوع الأزمات الاقتصادية التي تواجه الكثير من الدول الافريقية المنكوبة بالجفاف ، ولا عن أزمة ناجمة عن حرب بين بلدين متجاورين ، أو أزمة سببتها كارثة طبيعية كبيرة كالزلازل والبراكين . كلا ، إننا نتحدث عن اضطراب عنيف يهز كيان سكان بلد بأكمله - حالة ثورة وتمرد ضد عقود من الاضطهاد المقيت ؛ واستجابة إنسانية لوضع لا إنساني ، ورد فعل مشروع لهيكل غير مشروع ، ومقاومة صحيحة لنظام باطل ، وحركة لها كل ما يبررها ضد عنصرية ظالمة وتمييز عنصري يعجز عنهما الوصف .

وقبل أن استطرد في هذا الجانب المؤلم من بياني ، اسمحوا لي ، سيدي أن أهنيكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . أود أيضا في هذه الجلسة العامة أن أعرب عن تأييد وفد بلادي للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وعملها الذي لا يتوانى من أجل تحرير الشعب الناميبى .

مادامت ناميبيا باقية تحت الاحتلال غير الشرعي لنظام بريتوريا العنصري ، ومادام الشعب الناميبى ينكر عليه حقه في تقرير المصير ، ومادامت موارد ناميبيا البشرية والطبيعية مستغلة على يد النظام العنصري لتزويد الاقليات لبيضاء فسي ناميبيا وجنوب افريقيا بالوقود اللازم لمواصلة طريقة حياتها الراهنة ، ومادام المجتمع الدولي يسمح بأي شكل كان ببقاء هذه الأوضاع ، ومادام يعكف طرف أو طرفان على تشجيع الحالة الراهنة بهمة ونشاط ، ومادام العالم يسمح بوجود هذا القدر من اللاإنسانية والاستعباد ، ستظل مسألة ناميبيا وصمة عار تؤرق الضمير العالمي ، وتعطيلا للميثاق ومظهرا من مظاهر الغشل الذريع للأمم المتحدة .

لقد تأخر كثيرا إلقاء نظرة هادئة ومتمعنة على العلاقة بين الأمم المتحدة ومسألة ناميبيا . ويتمثل الطابع الفريد الذي تتميز به ناميبيا هو كونها تحت المسؤولية القانونية المباشرة للأمم المتحدة بوصفها السلطة القائمة بالادارة ، وهذا يجعل مسألة ناميبيا وتسويتها تختلفان عن المسائل الأخرى المشابهة المتعلقة بإنهاء الاستعمار وتقرير المصير . هذه العلاقة القانونية الخاصة تلقى عاتق الأمم المتحدة مسؤولية أكبر ، ومن هنا يشكل احتلال ناميبيا بصفة غير شرعية على يد نظام بريتوريا العنصري انتهاكا أكبر لدستور الأمم المتحدة ألا وهو الميثاق .

إن المجتمع الدولي بتعامله مع نظام جنوب افريقيا العنصري ، إنما يتعامل مع نظام غير مشروع ، فلا يمكن أن يرى المرء في أي مكان آخر مثل هذا النظام الذي يقاومه السواد الأعظم من شعب لا يعتبر أفراده حتى مجرد مواطنين في وطنهم . إنه نظام منبؤ ، نظام مطرود من مجتمع الأمم ، نظام ممقوت في قارة افريقيا ، نظام تنفر منه كل بلدان وشعوب الجنوب الافريقي بلا استثناء ، نظام ينتهك كل مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، ويواصل تحديه لقرارات مجلس الأمن الإلزامية وقرارات الجمعية العامة .

في الأسبوع الماضي عقد مجلس الأمن مناقشة بشأن ناميبيا . وسرنا أن تسفر المناقشة عن قرار يدعو الأمين العام الى اتخاذ الخطوات الضرورية من أجل التنفيذ الفوري للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ووقف اطلاق النار بين المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وبريتوريا . ومن المحير والمشين أن حليف نظام الفصل العنصري امتنع عن التصويت بشأن هذا القرار الذي لا يثير الجدل بالرغم من أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) كان قد اتخذ بالإجماع بعد التفاوض عليه من جانب مجموعة تضمنت ذلك العضو الدائم في مجلس الأمن ، الولايات المتحدة .

الى متى تظل الأمم المتحدة مكتوفة الأيدي أمام إهانات وتعتت دولة عضو يمثلها للأسف نظام أقلية أدت عنصريته والفصل العنصري الذي أقامه الى طرده من الجمعية العامة وإن لم تؤد حتى الآن الى طرده من الأمم المتحدة ألا تدرك الأمم المتحدة ، وهي الهيئة المشتركة التي تضم جميع الدول ، أن تأخير تحقيق الاستقلال لناميبيا يؤدي الى إضعاف خطير لمنظومة الأمم المتحدة ناهيك عما يعني هذا التأخير بالنسبة للشعب النامبي .

لاكثر من شهر أي منذ أوائل تشرين الأول/اكتوبر أخذت قوات الدفاع لجنوب افريقيا تصعد أعمال العدوان ضد أنغولا مستخدمة فيها على نطاق واسع العربات المدرعة ومواريج ستينغر والطائرات . وأرسلت طائراتها للاستكشاف والقاء القنابل على مقاطعات كواندو كوبانغو وكوينيني ونامبيبي ، وزاد تركيز الطائرات العسكرية والعتاد الحربي في مطارات رونتو وغروثفونتين ومباتشا في شمال ناميبيا .

إن الهدف الرئيسي الذي يكمن وراء عدوان نظام بريتوريا العنصري ضد دولة أنغولا المسالمة هو زعزعة الاستقرار وعرقلة عملية إعادة البناء الوطني نظرا لكفاءة النضال اليومي الذي تخوضه القوات المسلحة الأنغولية المجيدة "القوات المسلحة الشعبية لتحرير أنغولا" ضد ذلك النظام .

ولم يحدث قبل ذلك أن اعترف نظام الفصل العنصري بوضوح ودقة أهداف غزو قواته لأنغولا والتعليمات الصادرة اليها بمهاجمة المواقع الامامية لجيش أنغولا الوطني الذي يسعى فقط الى الدفاع عن سيادة ترابه الوطني ووحدة اراضيه .

إن التفاقم المستمر للتوتر في منطقة الجنوب الأفريقي قد يؤدي إلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها كما يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين . لقد قدم الرفيق خوسيه ادواردو دوس سانتوس رئيس جمهورية أنغولا الشعبية وحزب العمال التابع للحركة الشعبية لتحرير أنغولا ، في نهاية عام ١٩٨٤ ، اقتراحات بناءة يمكن أن تسهم إذا ما قبلت في إيجاد حل شامل للمشاكل التي ابتلي بها الجنوب الأفريقي وتعرض السلم للخطر . وقبل بضعة أشهر قام رئيس دولتي بتنقيح بعض هذه الاقتراحات ولكن حتى الآن لم يصدر أي رد فعل عن النظام العنصري الذي تؤدي سياساته وممارساته إلى فرض القمع على شعبه داخل جنوب أفريقيا وشعوب دول الجنوب الأفريقي المستقلة بما في ذلك شعب ناميبيا . ووجود القوات الكوبية الدولية في أنغولا ناجم عن قرار دولتي أنغولا وكوبا المستقلتين وذاتي السيادة .

وفيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، فقد تتوافر كل العناصر والشروط اللازمة للاستقلال : الخطة والهيكل والاتفاق الإجماعي ، كما تجسدت في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . والعنصر المفقود الوحيد هو إرادة النظام العنصري السماح بأن يسير تنفيذ هذا القرار الإلزامي قدما .

وطوال هذه الأوقات الصعبة المضطربة أثبتت سوابق دائما أنها قيادة الشعب الناميبية وأظهرت الحنكة في المفاوضات والمرونة في مواقفها وضبط النفس في تعاملها والحكمة والشجاعة في مجابهة أجهزة الفصل العنصري التي تنشر الإرهاب في الجنوب الأفريقي الآن .

فينبغي للجمعية العامة أن تتخذ تدابير ملموسة لإجبار نظام الفصل العنصري البغيض على الانسحاب من ناميبيا والانضمام إلى غيرها في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . والسبيل الوحيد المتاح الآن أمام الجمعية العامة ، وخاصة في مواجهة حق النقض الذي يستخدمه حليف نظام الفصل العنصري باستمرار في مجلس الأمن ، هو أن تتخذ قرارا لا يقل إلزاما بفرض جزاءات شاملة كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة .

وما لم يحدث أي تحرك ملموس عن قريب فستكون الأمم المتحدة في موقف يرثى له في العام المقبل الذي سيصادف الاحتفال بالذكرى العاشرة لاتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)

دون أن يؤدي الى أية نتائج ناجحة كما أنها - هذا العام - في موقف مؤسف بمناسبة الاحتفال بالذكرى العشرين لتولي الأمم المتحدة المسؤولية القانونية عن ناميبيا دون نجاح أيضا . وذلك يعد سجلا محزنا لمنظمة نؤمن بها وننتمي اليها جميعا ، بل يجب أن نؤمن بها وننتمي اليها جميعا إذا ما أردنا أن نستمر في البقاء على هذا الكوكب الذي تنكمش مسافته وتزداد الحياة فيه صعوبة .

إن وفد بلادي يؤيد مشروع القرار المطروح تأييدا كاملا والحق أن مساهمة الشعب الأنغولي وتضامنه مع ناميبيا من أجل الاستقلال شابتان في الوثائق . وسيتزايد هذا الدعم باطراد حتى تتحرر ناميبيا وعندئذ سيصبح الترحيب بناميبيا المستقلة ضمن مجموعة دول الجنوب الأفريقي دليلا نامعا على سلامة تاريخنا الثوري . وعندما يتم القضاء المبرم على الفصل العنصري في جنوب افريقيا بشكل نهائي سيكون الترحيب بتحرر أشقائنا في الجنوب الأفريقي من أغلال الفصل العنصري والعنصرية إعادة لتأكيد مبادئنا الثورية . إن النضال مستمر حتى يتحقق النصر النهائي لشعب ناميبيا وحتى يتحقق النصر النهائي لشعب جنوب افريقيا .

السيد استرغالويوي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

استرعت سلسلة من الاجتماعات الهامة التي عقدت مؤخرا انتباه المجتمع الدولي الى مسألة ناميبيا . وإني اشير هنا الى الاجتماع الوزاري لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا والاجتماعات الرسمية التي عقدت احتفالا بأسبوع التضامن مع شعب ناميبيا وحركة تحرره ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية واجتماعات مجلس الامن . لقد كانت البيانات مجمعة في تقييمها للحالة الراهنة وتحديد مسار العمل الذي ينبغي انتهاجه .

فقد اتسمت الحالة الراهنة برفض جنوب افريقيا المتعدمت تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي وعد شعب ناميبيا بتقرير المصير من خلال انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة . وفيما يتعلق بهذا الوعد علينا جميعا أن نواجه الواقع الصارخ فالشعب النامبي لا يزال يعاني من قمع وهيمنة جنوب افريقيا التي استخدمت كل السبل التعويقية لادامة حكمها غير الشرعي واستغلال ثروة ناميبيا .

وحتى إذا لم تكن هذه المعاناة الإنسانية التي يمر بها الشعب الناميبي كافية لايقاظ ضمير المجتمع الدولي ، فإننا لا يمكن أن نغض أعيننا عن الأخطار المترتبة على الوضع الحالي إزاء السلم والامن في المنطقة بل وفيما يتجاوزها . فيجب ألا يسمح باستمرار الاستخدام المتكرر لاقليم ناميبيا من أجل ارتكاب أعمال العدوان السريية والعلنية ضد دول خط المواجهة . ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يرفض رفضا قاطعا الربط المستمر لاستقلال ناميبيا بمسائل دخيلة لا صلة لها بالموضوع وان يدين فرض ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا .

وقد تم الاتفاق بالاجماع خلال سلسلة الاجتماعات الهامة التي أشرت اليها من قبل على أن يرسل المجتمع الدولي اشارة قوية لا إبهام فيها الى جنوب افريقيا بتغيير سياستها . وثمة خطة للتسوية جاهزة ومعترف بها دوليا ، يتعين علينا العمل على ضمان تنفيذها . وقرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) ، الصادر بتاريخ ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ، يشير في الاتجاه الصحيح . فهو يأذن للامين العام بالاضطلاع بمبادرات جديدة لترتيب وقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ووزع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية . وهو يعطي قوة دفع جديدة للجهود الرامية الى التعميل بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولئن كنا نرحب بالقرار ٦٠١ (١٩٨٧) ، فإننا نعتبر أن من الضروري تدعيمه بزيادة الضغط على جنوب افريقيا . ويمكن ، على سبيل المثال ، الاتفاق على تاريخ معين ينبغي بحلوله تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . فيجب ألا يسمح لجنوب افريقيا بالدخول مرة أخرى في مناورات تسويقية الى ما لا نهاية . وإذا كرر نظام الفصل العنصري تصرفاته السابقة ورفض التعاون ، فينبغي لمجلس الامن أن يفرض عليه جزاءات الزامية شاملة .

إننا نؤيد قرار مجلس الامن ٦٠١ (١٩٨٧) ونؤيد الامين العام في الوفاء بولايته

الجديدة .

وأخيرا ، أود أن أؤكد من جديد على دعمنا الكامل للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الحقيقي والوحيد للشعب الناميبي في كفاحه العادل من أجل الحرية والاستقلال ، وعلى تضامننا معها .

السيد ايكازا غايارد (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : منذ

نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة لم يحظ سوى عدد قليل جدا من المشاكل الدولية بما حظيت به مشكلة ناميبيا من دراسة ومناقشة وتفحص .

وقد اتخذت خلال السنوات الأولى من وجود الأمم المتحدة تدابير لا حصر لها لتحقيق استقلال هذا الاقليم . واتخذت فيما بعد مبادرات من أجل تطبيق المبادئ المنصوص عليها في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، المعروف باسم الميثاق الأعظم لتصفية الاستعمار ، على اقليم افريقيا الجنوبية الغربية .

وبعد مرور عشرين عاما على رفض الأمم المتحدة لطلب جنوب افريقيا بضم الاقليم ، أنهت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٦ ، انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . وفي السنة التالية ، في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ ، انشأت الجمعية العامة ، بموجب قرارها ٢٢٤٨ (د١ - ٥) مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ليقوم ، بالنيابة عنها ، بإدارة ناميبيا حتى تنال استقلالها .

ومنذ ذلك الحين ، لا يزال مجلس ناميبيا ، على الرغم من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وفتوى محكمة العدل الدولية ، والجهود الشجاعة التي بذلها الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة لناميبيا ، عاجزا عن الاضطلاع بمهمته الرئيسية ، أي إدارة الاقليم .

وهكذا لا يجد المجتمع الدولي أمامه سوى حل واحد قادر على اجبار جنوب افريقيا على قبول منح الاستقلال لناميبيا ، وهو : فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة . إن هذه الجزاءات هي الآلية السلمية الأكثر فعالية المتاحة للأمم المتحدة لإجبار جنوب افريقيا على الانسحاب من ناميبيا وازالة نظام الفصل العنصري البغيض دون مزيد من التأخير .



وفي مواجهة هذا الرفض المتكرر من جانب جنوب افريقيا ، استنجد شعب ناميبيا كل الوسائل السلمية المتاحة . ولذلك ، ورد في نهاية الوثيقة التي أصدرتها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في دار السلام بتاريخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٦٦ ما يلي : "إن السبيل الوحيد المتبقي أمامنا لتحقيق الاستقلال هو الكفاح المسلح" . ويعتبر اتخاذ مجلس الامن للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) نقطة تحول في جهود منظمتنا لتحقيق الاستقلال وتقرير المصير لشعب ناميبيا . ولكن ، كما يبين لنا التاريخ منذ عام ١٩٧٨ ، تعرقل تنفيذ هذا القرار أكثر من مرة نتيجة لمكائد وأعداء وتسويات جنوب افريقيا وحلفائها الذين يستفيدون من الوضع الاستعماري ومن استغلال هذا الاقليم . وفي الاسبوع الماضي ، اتخذ مجلس الامن القرار (٦٠) (١٩٨٧) ، الذي قرر فيه ، في جملة أمور أخرى ، أن يأذن للأمين العام :

"الشروع في الترتيب لوقف اطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية كي يمكن اتخاذ الخطوات الادارية وغيرها من الخطوات العملية اللازمة لوزع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية" .

وحتى قبل أن يتخذ مجلس الامن قراره (٦٠) (١٩٨٧) رفضه ممثل بريتوريا دون تردد ، بما في ذلك ترتيب وقف اطلاق النار . وبالمثل ، تواصل الولايات المتحدة سياسة مقاطعة ما يتخذه مجلس الامن من اجراءات وتصرفات على سياسة الربط المرفوضة على نطاق واسع ، فأعلنت يوم الجمعة الماضي :

"الى أن يتم الاتفاق على انسحاب القوات الكوبية من أنغولا ... لن يكون من الممكن تنفيذ خطة الامم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا" .  
(S/PV.2759 ، الصفحات ٦٧ الى ٧٠)

فما الذي يمكننا أن نتطلع اليه في ضوء هذا الموقف ؟ لقد قيل لنا أن المفاوضات جارية مع أنغولا ، كما لو كانت هناك مشكلة شائبة بين الولايات المتحدة وأنغولا . إنها مشكلة الامم المتحدة وينبغي حلها عن طريق الامتثال لقرارات الامم المتحدة .

إن الجمعية العامة تتحمل مسؤولية مباشرة لا يمكن التنصل منها إزاء  
ناميبيا . ومن أجل الاضطلاع بهذه المسؤولية يتعين عليها أن تطالب بالامتثال  
لقراراتها وقرارات مجلس الأمن . وفي هذا الشأن ، سأقتبس من البيان الختامي الذي  
اعتمده مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، السلطة القائمة بإدارة هذا الاقليم ، في  
الاجتماع الوزاري المعقود هنا في نيويورك في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، ما يلي :

"في حالة عدم تمكن مجلس الامن من اعتماد تدابير ملموسة لإجبار جنوب افريقيا على التعاون في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) حتى ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، فإن الوزراء يطلبون الى الجمعية العامة ان تنظر ، في دورتها الثالثة والاربعين ، في اتخاذ الإجراء المناسب بمقتضى ميثاق الامم المتحدة ، اعترافا منها بأن هذه حالة فريدة تحملت الامم المتحدة فيها المسؤولية المباشرة للعمل على تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني لناميبيا" . (A/42/631 ، الفقرة ٣٠)

لقد انقضى ما يزيد على ١٠٣ أعوام منذ أن استولت الامبراطورية الالمانية على خليج لوديريتز ، وكما كان المعتاد حينئذ ، ادعت أحقيتها للأراضي الداخلية ، فأسمتها افريقيا الجنوبية الغربية الالمانية . ومنذ ذلك الحين واجهت مختلف الدول المستعمرة ثورة الشعب النامبي الذي دلى ، بصورة تلقائية أحيانا وبطريقة منتظمة في السنوات الثلاثين الماضية ، من الملك ويتبوي وحتى سوابو ، على روجه التي لا تقهر والمحبة للحرية وعزمه على نيل الاستقلال مهما كان الثمن .

ولكن جنوب افريقيا لا تزال مصممة بعناد ولف على مواصلة وتعزيز احتلالها غير الشرعي لناميبيا لسببين هاميين ، ضمن جملة أسباب . أولا ، إن بريتوريا تستخدم الاقليم كورقة في سياستها القائمة على ما يسمى بالاستراتيجية الشاملة للسيطرة على المنطقة بأسرها وزعزعة استقرارها . ثانيا ، إن جنوب افريقيا ، بالتعاون مع حلفائها ، تستغل الموارد الطبيعية والبشرية للاقليم وتجنّي أرباحا طائلة ، دون حصول الشعب النامبي على أية فوائد .

إن ناميبيا تتمتع بقدر وافر من الموارد الطبيعية ، بما في ذلك المعادن والمواد المعدنية مثل الرصاص والزنك واليورانيوم والمنغنيز والنحاس والماس . ولتيسير استغلال هذه الموارد ، فإن الهيكل الاقتصادي لناميبيا استعماري بحت . ولقد شكل للوفاء باحتياجات المصالح الاقتصادية الاجنبية وحدها . إن التعدين والزراعة وصيد الأسماك التي تمثل ٩٠ في المائة من صادرات ناميبيا ، يسيطر عليها الاجانب

الذين يصدرون الأرباح التي تولدها هذه الأنشطة . وعلاوة على ذلك ، وضع النظام الحالي ناميبيا في موقف تعتمد فيه اعتمادا كلياً على جنوب افريقيا ، والنية الكامنة وراء ذلك تتمثل في أنه عندما ينال الناميبيون استقلالهم فإنهم سيرثون اقليماً أسيراً من الناحية الاقتصادية ، مما يؤدي الى عرقلة تقدمهم وتنميتهم .

ولكي تبرر الشركات المعنية وبعض الحكومات التي تستفيد من أنشطتها استغلالها فإنها تصر على أن مؤسساتها تجلب التقدم والتنمية والمعرفة التقنية للسكان . ولكن من المعروف تماماً أن نظام الفصل العنصري قد فرض في ناميبيا ، وهو في بعض الحالات أفسى حتى من ذلك المفروض في جنوب افريقيا ذاتها ، وهذا يستبعد السكان الناميبيين السود من جني أية فوائد قد تأتي من تلك الشركات الأجنبية .

ولقد شهدنا منذ بضعة أسابيع الاضرابات التي قادها أعضاء الاتحاد الوطني للعمال الناميبيين ، الذي كان يطالب بأبسط حقوق العمال الأولية وحقوق الإنسان من شركة تسوميب وغيرها من الشركات . ولكي تحمي تلك الشركات الرأسمالية نفسها فإنها تستخدم آلية بريتوريا العسكرية التي لا تتقاعس عن قمع العمال الناميبيين بالحديد والنار .

ومن أجل تيسير الاستغلال وحماية المستعمرين من غضب الشعب ، تبقى جنوب افريقيا ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ جندي في ناميبيا - وهذا يعادل حوالي ١٠ في المائة من تعداد سكان الاقليم . وتغطي الاقليم بأسره شبكة من القواعد العسكرية والسجون ومرافق تموين المرتزقة ، وكلها محاطة بأسلاك شائكة مكهربة . إن قاعدة قطاع كابريفسي الاستراتيجية ، الواقعة في قلب الجنوب الافريقي ، تشكل تهديدا دائماً لجميع بلدان المنطقة .

وقد أنشأت جنوب افريقيا ، بالإضافة الى قواتها التي تستخدم أيضاً لشن الهجمات الارهابية من ناميبيا ضد دول خط المواجهة ، وحدات عسكرية ناميبية جندتها بالقوة ، وهي تستخدم في قمع مواطنيها أنفسهم .

وبالمثل ، فإن المرتزقة وفرق الموت ، مثل فرق كويغويتس السرية بقيادة ضباط من جنوب افريقيا ، تجوب الاقليم بصورة عشوائية وتقمع السكان الناميبيين وتبث الارهاب والرعب .

وهذا الارهاب الصادر عن الدولة هو الذي يناضل الشعب الناميبي ضده ، ويجب على المجتمع الدولي والجمعية العامة أن يتخذا اجراءات ضده دونما تأخير ، وأن يرفضوا بحزم وبصورة قاطعة القوة والذرائع الكاذبة وأعمال الربط الزائفة .

وفي الوقت الذي نطبق فيه التدابير اللازمة ضد بريتوريا ، يجب علينا أن نزيد تضامننا المادي مع حركات التحرير الوطني وبلدان خط المواجهة عن طريق المعونة الثنائية وآليات مثل صندوق افريقيا لمقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري الذي أنشأته بلدان حركة عدم الانحياز .

فإذا تصرف المجتمع الدولي بحزم وبكل التصميم الذي تقتضيه الحالة وواجبنا الأدبي ، سينجح في نهاية المطاف ، عن طريق الجمعية ومجلس الامن ، في وضع نهاية لنظام الفصل العنصري المخزي والمهين .

يجب أن نستجيب لتضحية الشعب الناميبي وكفاحه البطولي ، وهو الشعب الذي قرر منذ ٢١ عاما مضى ، وفي طبيعته سوابو ، ألا يكتفي بمواصلة الامل ، بل أن يتخلص الى الابد من العبودية بكل الوسائل الممكنة . وإذا كنا نريد السلم ، فيجب علينا أن نزيل نقيض السلم ، ألا وهو الظلم . ولهذا ، فلنذكر الكلمات التالية التي قالها الرفيق أنديمبا تويغو جا تويغو ، في قفص الاتهام في بريتوريا منذ ١٩ عاما مضى :

"لن نتوقف عن الكفاح حتى ننال الاستقلال . ولن يكون هناك سلم بيننا

إلا عندما تعاد لنا كرامتنا الإنسانية ، كبشر متساوين مع البيض" .

السيد دانتشنكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، شأنها شأن معظم أعضاء المجتمع الدولي ، تشعر بقلق كبير لأن المشكلة الناميبية لم تحسم بعد وإزاء التدهور المتزايد للحالة السائدة في الاقليم . ولقد لفت انتباهنا الى هذا تقرير

مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الى الجمعية العامة (A/42/24) . إن النظام العنصري في جنوب افريقيا لا يزال يبقي ناميبيا في قبضته المميتة ، وقد مدّ الى الاقليم سياسته وممارساته القائمة على الفصل العنصري . ويزداد قمع المقاتلين من أجل الحرية قسوة ووحشية باطراد .

وخلصة القول إن بريتوريا تشن ضد الشعب الناميبى حملة إبادة جماعية يذهب من بين ضحاياها عدد متزايد من النساء والاطفال . إن قوات الاحتلال والفرق الانتقامية من جنوب افريقيا تقترف يوميا جرائم توازي في وحشتها الجرائم التي اقترفتھا النازية في الحرب العالمية الثانية . كما يستخدم اقليم ناميبيا المحتل من جانب العنصريين في جنوب افريقيا كقاعدة انطلاق لشن أعمال العدوان المستمرة ضد البلدان الافريقية المجاورة . وتدين جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ادانة قوية تعزيز جنوب افريقيا للقدرة العسكرية في ناميبيا ، مما يمثل تهديدا للسلم والامن الدوليين .

وفي الوقت الذي يكشف فيه نظام بريتوريا قمعہ الذي يستهدف في المقام الاول المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وهي طليعة الشعب الناميبى ، فإنه يزيد بمورة ملحوظة محاولاته الرامية الى حسم مسألة ناميبيا على أساس خطوط الاستعمار الجديد ، عن طريق القيام بالمناورات غير الشرعية بالاشتراك مع أطراف عميلة .

لقد أعلن أن شمة تحضيرات لدمتور مزعوم تقترب من الانتهاء ، وأنه يجري إنشاء عناصر جديدة لبنية أساسية استعمارية لناميبيا جنوب افريقية . وقد عقدت جنوب افريقيا العزم على اعلان "استقلال" من جانب واحد في الاقليم انتهاكا لقرارات ومقررات عديدة أصدرتها الأمم المتحدة ومجلس الامن .

فما هو السبب وراء هذا السلوك المتحدي من جانب نظام بريتوريا في ناميبيا ؟ الجواب على ذلك معروف للمجتمع العالمي منذ وقت طويل : وهو التأييد السياسي والدعم الاقتصادي والعسكري اللذين يتلقاهما النظام العنصري من بعض الحماة الغربيين الاقوياء . إن حكومات عدد من البلدان الغربية - شريكة جنوب افريقيا - تعمل كل ما في وسعها ، في مجلس الامن وفي أي مكان آخر ، لمنع اعتماد جزاءات الزامية شاملة فعالة ضد نظام الفصل العنصري . وتعمل كل ما في وسعها للحيلولة دون التوصل الى تسوية عادلة لمشكلة ناميبيا ، وذلك بإقحام مسائل دخيلة ومنقطعة الصلة تماما مثل "الربط" السيئ السمعة بين إنهاء استعمار ناميبيا وانسحاب قوات أممية كوبية من أنغولا .

فضلا عن ذلك ، تواصل الشركات الغربية عبر الوطنية دعم القاعدة الاقتصادية للاحتلال غير الشرعي وتستغل دون هوادة موارد ناميبيا الطبيعية والبشرية . وجنبا الى جنب مع الشركات عبر الوطنية ، يحاول نظام الاحتلال الاستعماري عن طريق استخدام القوة السافرة ، سحق جهود العمال الناميبيين للحصول على حقوقهم . ومع هذا ، يرفض الشعب الناميبى محاولات بريتوريا وعملائها العلنية والسرية للاستعاضة عن التسوية العادلة للمشكلة الناميبية بقوة استعمارية جديدة ينصبها ويوجهها خبراء جنوب افريقيا في تنفيذ سياسة البانتوستانات .

إن قطاعا عريضا من المجتمع الدولي يمضي بثبات في عزمه لإنهاء الاحتلال الاستعماري لناميبيا ، وضمان تحقيق شعبها للاستقلال والحرية . وقد تمثل هذا ، بين جملة أمور ، في نتائج المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في العام الماضي في هراري ، وفي الدورة الثالثة والعشرين للقاء رؤساء

(السيد دانتشكو ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في شهر تموز/يوليه الماضي في أديس أبابا ، وفي المؤتمر الدولي الذي عقد في العام الماضي بشأن تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا في فيينا ، وفي الاجتماعات غير العادية لمجلس الامم المتحدة لناميبيا التي عقدت في شهر أيار/مايو من هذا العام في لواندا ، وفي الاجتماعات الوزارية للمجلس ، وفي اجتماعات دولية أخرى أيضا .

لقد أصدرت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة ، عاما بعد عام ، قرارات تدعو الى وقف جميع المساعدات الى نظام بريتوريا ، والى انسحاب قوات جنوب افريقيا المحتلة العاجل من ناميبيا ، والى النقل الفوري للسلطة الكاملة الى الشعب الناميبى عن طريق ممثله الشرعي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

وفي ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام ، أصدر مجلس الامن القرار ٦٠١ (١٩٨٧) الذي يطلب فيه من الامين العام أن يتخذ خطوات عملية لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي اعترف به دوليا بوصفه أساس التسوية السياسية للمشكلة الناميبية . إن المماثلة في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا تؤدي إلا الى تدهور الموقف اليأس للشعب الناميبى . وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد بشبات جميع الخطوات التي يبذلها المجتمع الدولي لإنهاء احتلال ناميبيا ومعاناة شعبها .

لقد أشار ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وهو يتكلم في الاسبوع الماضي في جلسة عقدها مجلس الامن بشأن مسألة ناميبيا ، الى أن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد بشدة وضع حد فورا وبدون شروط لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، وانسحاب قوات جنوب افريقيا المسلحة وادارتها ، وممارسة الشعب الناميبى الحرة المطلقة لحقه في تقرير المصير والاستقلال في دولة واحدة تتمتع بالسيادة الاقليمية بما في ذلك خليج والغييس والجزر المقابلة .

إن القضاء على النظام العنصري في ناميبيا وجنوب افريقيا عن طريق التسوية السياسية ، يتمشى مع مصالح جميع الشعوب وينبغي تلمس جميع الطرق والوسائل لتحقيق هذه التسوية . ويجب علينا أن نعزز دور الامم المتحدة ، ومجلس الامن ، والامين العام وممثله الخاص في هذا المجال .



وإذ نحث على منح الشعب الناميبي الاستقلال فورا ، نود أن نعرب عن تقديرنا الكبير للعمل الذي يقوم به مجلس الأمم المتحدة لناميبي بقيادة رئيسه السيد بيتر زوزي . ونؤيد عمل المفوض المنتخب حديثا لشؤون ناميبيا ، السيد كارلسون ، ونتمنى له كل نجاح .

ونحن نشفي أيضا على جهود الممثل الخاص للأمين العام ، السيد مارتشي انتيساري ، في سبيل التوصل الى تسوية لمشكلة ناميبيا .

إن أية تسوية للمشكلة الناميبية لا يمكن عزلها عن التحسين الشامل للمناخ السياسي العالمي والجهود الرامية الى اقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين . إن الطريق الصحيح لتسوية المشكلة معروف منذ وقت طويل ، وقد ضمن في قرارات ومقررات أصدرتها الأمم المتحدة بشأن الموضوع ، ومنها قرارا مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . وسيكفل الامتثال العاجل غير المشروط لمقررات منظمنا بكاملها التوصل الى تسوية عادلة للمشكلة الناميبية .

لقد مضى الوقت الذي كان يمكن فيه توجيه تحذير الى نظام بريتوريا . وحتى يتمكن الشعب الناميبي من الانضمام الى الأسرة الكبيرة للدول المستقلة ، ينبغي اتخاذ تدابير جذرية ، من بينها وقف جميع الدول لأي نوع من التعاون مع جنوب افريقيا واعتماد تدابير الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من الميثاق .

(السيد دانتشكو ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ونحن مستعدون للاشتراك في أي إجراء فعال تتخذه الأمم المتحدة لكفالة استقلال  
ناميبيا وتحقيق المساواة لشعوب الجنوب الأفريقي والسلم لبلدان القارة الأفريقية .  
وتلتزم جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية دائما التزاما راسخا بجميع مقررات  
وتوصيات الأمم المتحدة الرامية الى مقاطعة نظام جنوب افريقيا العنصري كما أنها  
توفر جميع أنواع المساعدة للقضية العادلة للشعب النامبيي . وتظلع بدور هام في  
هذا الصدد منظماتنا العامة ومؤسساتنا التعليمية ، وأجهزة الإعلام في أوكرانيا التي  
تنشر المعلومات على نطاق واسع عن الكفاح من أجل التحرير الفوري لناميبيا .  
ويطالب وفد أوكرانيا بزيادة الضغط الدولي على نظام بريتوريا العنصري حتى  
يمكن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الرامية الى تحقيق الاستقلال الحقيقي للشعب  
النامبيي في أقرب وقت ممكن .

السيد ألتاس (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : تمثل مسألة

ناميبيا ، دون جدال صفحة من أهلك الصفحات التي لم تنته بعد في سجلات هذا المحفل  
العالمي . فمما يثير السخط أنه بعد مرور عقدين على اضطلاع الأمم المتحدة بالمسؤولية  
المباشرة عن اقليم ناميبيا ، وبعد حوالي ١٠ سنوات من اعتماد مجلس الأمن للقرار ٤٢٥  
(١٩٧٨) ، لاتزال احتمالات إنهاء معاناة الشعب النامبيي وتحقيق حريته واستقلاله  
مستعصية كما كانت دائما .

إن جنوب افريقيا العنصرية تصر حتى يومنا هذا ، في تحد صلف لإرادة المجتمع  
الدولي ، على احتلالها غير الشرعي لناميبيا . وتعمل عن طريق الارهاب والقوة الفاشية  
على تعزيز الهيكل القومي لسيطرتها الاستعمارية ومد نظام الفصل العنصري البغيض الى  
الاقليم . وبالتواطؤ مع الممالح الاقتصادية الأجنبية تواصل بريتوريا دون هوادة نهب  
الموارد البشرية والبحرية والمعدنية لناميبيا . وتظهر طبيعة هذا النظام الخارج  
على القانون والمجبول على السلب والنهب في أعمال العدوان المستمرة وزعزعة  
الاستقرار السياسي والخنق الاقتصادي التي يمارسها ضد بلدان خط المواجهة مما يمثل  
تهديدا مستمرا للسلم والأمن الاقليميين والدوليين .

وفي هذا المنعطف لسنا في حاجة الى أن نغفل انتهاكات جنوب افريقيا السافرة والمتكررة لكل أحكام القانون الدولي وكل قواعد السلوك المتحضر ، فهذه كلها موثقة بالكامل في التقارير المتعددة والقرارات والمقررات التي لا حصر لها التي اعتمدها هذه الهيئة العالمية خلال الأربعين سنة الماضية .

ومنذ عقد تقريبا اعتمد مجلس الأمن بالاجماع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي وضع خطة لاستقلال ناميبيا عن طريق إجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة ومراقبتها . ولاتزال هذه الخطة التي وافقت عليها جنوب افريقيا في البداية هي الاساس الدولي الوحيد المقبول للتسوية السلمية للمسألة الناميبية ولكن عندما تعلق الأمر بتنفيذ هذه الخطة نكث نظام بريتوريا بعهوده ، ولجأ دون حياء كعهده دائما الى جيليه المعتادة في المراوغة وخلق الذرائع . ومنذ ذلك الوقت تحولت قضية استقلال ناميبيا الى قصة مؤلمة من الخداع والنفاق والخيانة .

وبدلا من أن يتعاون نظام بوتا بحسن نية مع الامين العام في بحث الجوانب التفصيلية للخطة ، كشف هذا النظام جهوده المحمومة لغرض مخططاته الرامية الى تكريس أمر واقع استعماري جديد في ناميبيا . وضاعف قوات الاحتلال العسكرية التابعة له وحول ناميبيا الى قلعة عسكرية ضخمة تحكمها أقسى أنواع الاحكام العرفية . وبمساعدة وتحريض من الشركات عبر الوطنية التابعة لبعض شركائه التجاريين يظلم هذا النظام بعملية استغلال الموارد الطبيعية لناميبيا ، متجاهلا تجاهلا تاما المرسوم رقم ١ لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا . ويستمر هذا النظام في تدبير خطط متعددة وإنشاء أحزاب ومؤسسات سياسية مزعومة لخلق نظام عميل تابع له . وفي نفس الوقت لم تتوقف محاولاته غير المجدية لتدمير المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وهي حركة التحرر الشرعية الوحيدة للشعب الناميبى .

وكشفت جنوب افريقيا على نحو مباشر ، محاولاتها الشريرة لتقويض خطة الامم المتحدة نسا وروحا وذلك بإقامة عقبات مصطنعة واختلاق ذرائع لإحباط تنفيذ هذه الخطة . وحاولت في السبع سنوات الماضية أن تشوه المسألة ، وهي في جوهرها مسألة

إنهاء الاستعمار ، فأضفت عليها طابع الصراع الاقليمي ومورتها على أنها قضية تنسازع بين الشرق والغرب ، ومن بين السبل التي سلكتها لهذا الغرض إصرارها على وضع شروط مسبقة غريبة على خطة الأمم المتحدة مثل ربط استقلال ناميبيا بوجود القوات الكوبية في أنغولا . واستخدمت على نحو مكرر ما يسمى بالمصالح الجغرافية الاستراتيجية وهي تعلم أن هذه المصالح تسمى وترا حساما بالنسبة لبعض شركائها الغربيين .

وفي مواجهة هذه المناورات المعوّقة رفض مجلس الأمن في القرارين ٥٣٩ (١٩٨٢) و ٥٦٦ (١٩٨٥) تلك الشروط رفضا قاطعا . وحذر القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) على نحو خاص ، جنوب افريقيا من أن عدم امتثالها للأحكام الواردة فيه سيترتب عليه فرض جزاءات إلزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق .

وكما نعرف جميعا ، سبق أن أخبرنا الأمين العام في عام ١٩٨٥ أن آخر مسألة متبقية ذات صلة بالخطة ولم يبت فيها ، وهي مسألة النظام الانتخابي ، قد حسمت وأن إصرار جنوب افريقي على مسألة الربط ، هو وحده الذي يقف عقبة في سبيل استقلال ناميبيا . وفي آذار/مارس ثم في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام ، أكد الأمين العام مرة أخرى على استمرار حالة الجمود ، وخلص إلى أن العمل الدولي المتضافر وحده هو الذي يمكن أن يفتح الطريق لتنفيذ خطة الأمم المتحدة على نحو عاجل .

ومع ذلك ، عندما دُعي مجلس الأمن للاجتماع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، ثم أخيرا في نيسان/أبريل من هذا العام ليرد على تحدي جنوب افريقيا المستمر ، لم يتمكن من تنفيذ تحذيراته . ومما يبعث على الأمل على وجه الخصوص أن مجلس الأمن مُنِع في هاتين المناسبتين من اعتماد تدابير فعالة توضع موضع التنفيذ وذلك بسبب استخدام حق النقض من جانب بعض الاعضاء الدائمين .

ومن الواضح تماما لنا أن المقاومة العنيدة لجنوب افريقيا لا يمكن أن تستمر إلا إذا حصلت على التأييد الصريح أو السري من جانب بعض الدول الكبرى . وفي هذا الصدد ، فإن سياسة "الإرتباط البئاء" المخزية ، أدت من الناحية العملية وخلفا للغرض المنسوب لها ، إلى تعزيز التعنت الملق من جانب برييتوريا .

إن تأييد أو تبرير إدامة الوضع الراهن في ناميبيا هو بمثابة الاشتراك في جريمة إبقاء ناميبيا مستعبدة في أبشع شكل من أشكال القهر والامتغال . ولكي تحافظ تلك الدول الكبرى على مصداقيتها ، نعتقد أنه يتعين عليها الآن أن ترفض ، بالأفعال ليس بالأقوال ، إقحام أي مسائل غريبة في المسألة والامتناع عن منح أي شكل من أشكال التأييد والتشجيع لنظام بريتوريا والانضمام الى الاجماع الدولي بشأن التنفيذ القوي لخطة الأمم المتحدة .

وخلامة القول إنه ، على الرغم من أن جميع القضايا المتعلقة بالخطة قد حسمت ، لم يحرز تقدم نحو تنفيذها بل ما برحت العقبات تعتور التحضيرات اللازمة للبدء بتلك العملية .

إن تزايد غضب وسخط المجتمع الدولي إزاء الحالة قد تجسد في قرار مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بعقد اجتماع للمجلس على المستوى الوزاري لم يسبق له مثيل بفيئة استنباط طريقة عمل للتغلب على العقبة التي لم تراوح مكانها . وفي الاجتماع الذي عقد في الشهر الماضي وشارك فيه وزير خارجية بلادي ، أعرب الوزراء عن قلقهم وسخطهم العميقين إزاء التأخير الذي لا نهاية له في تحرير ناميبيا . ومما له دلالة بليغة أن الوزراء اعتمدوا بلاغا ختاميا يحتوي على أحكام يرى وفد بلادي أنها تهيب المنأخ لمنظمتنا للقيام بعمل حاسم من الآن فصاعدا . وجوهر الأمر أن البلاغ يطالب مجلس الأمن بأن يحدد موعدا مبكرا لبدء تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، على ألا يتجاوز هذا الموعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وأن يلتزم بفرض الجزاءات الشاملة والإلزامية ، وأن يظلم فورا بمشاورات من أجل تكوين ووزع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا . وفي حالة تراخي مجلس الأمن ، وبالنظر الى الطبيعة الفريسة المتمثلة في مسؤولية الأمم المتحدة المباشرة عن إنهاء استعمار ناميبيا ، توخى البلاغ أيضا أن تقوم الجمعية العامة بعمل مباشر وفقا لاحكام الميثاق .

إن إندونيسيا تعتقد اعتقادا راسخا أن تلك هي حقا المتطلبات الاساسية لكسر الجمود الذي ما برح يستبد بجهود منظمتنا بشأن هذه المسألة منذ وقت طويل .

وفي هذا السياق ، شعر وفدي بالتشجيع لاتخاذ مجلس الامن القرار ٦٠١ (١٩٨٧) ، الذي يأذن للامين العام بالشروع في الترتيب اللازم لوقف إطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية واتخاذ الخطوات الادارية وغيرها من الخطوات العملية اللازمة لوزع فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا . ونشيد بسوابو على ما أبدته مرارا من استعداد للتعاون بشأن هذه القضية ؛ غير أن جنوب افريقيا ترفض حتى الآن القيام بذلك .

وبودنا أن نصدق أن البدء بعملية إنهاء الاستعمار سوف يمضي قدما الآن . ولكن التجربة السابقة علمتنا أن نكون حذرين من أي أوام بشأن الربط الذي يمكن أن نتوقعه من جنوب افريقيا . والواقع أن ممثلها أكد أمام هذا المجلس منذ اسبوع فقط أنه لا يوجد أي تغيير في موقف جنوب افريقيا بشأن الشرط المسبق المتعلق بالربط ولا يوجد أي تغيير في مطلبها الوقح ومفاده أن تنهي سوابو من جانب واحد كفاحها المشروع من أجل التحرير الوطني ، بما في ذلك الكفاح المسلح . وهكذا فلا غرو أن نتوقع من جنوب افريقيا أن تلجأ الى المزيد من الاساليب التسوية إذا لم يقدم هذا المجلس دلالة واضحة وملمومة على تصميمه الراسخ ووحدة تصميمه .

وفي ظل هذه الظروف ، ليس هناك من شك في أن الامين العام سيحتاج ، لكي ينجح في مهمته ، الى التأييد الكامل من جانب المجتمع الدولي ، وبخاصة تأييد جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . ولكن في حالة استمرار جنوب افريقيا في عرقلتها المتهورة لعملية انتقال ناميبيا سلميا نحو الاستقلال فإننا نفترض أن مجلس الامن لن يتردد أكثر من ذلك وأنه سوف يطبق الجزاءات الإلزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق .

إن المجتمع الدولي قد أظهر صبرا كافيا إزاء نفاق جنوب افريقيا . وعندما نجد أن المرونة والتسامح يقابلان دائما بسوء النية ، وعندما نجد أن المفاوضات المضنية تقوض بصورة منهجية ، إذن فقط حان الاوان لان يدرك أصدقاء جنوب افريقيا أنه ما من شيء يجعل جنوب افريقيا تثوب الى ردها إلا تطبيق الجزاءات الشديدة والفعالة .

إن مصير ناميبيا ومصير شعبها الشجاع الذي عانى طويلا أمانة مقدسة في عنق الأمم المتحدة ومن ثم في عنق المجتمع الدولي بأسره . وقد مضى وقت طويل جدا وهذه الأمانة يخونها ويبدونها بالاقدام نظام خائن ، يعميه في الداخل الهاجس العنصري وتدعمه من الخارج قوى الطمع والاستهزاء بالقيم . إن هذه الوصمة التي تلتصق بمصير وسعة منظمنا لا بد من إزالتها . ولا يمح أن تظل ناميبيا بعد الآن رهينة براثن سياسات الدول الكبرى والمصالح الاقتصادية للشركات عبر الوطنية . ومن الجوهرى لنا ، اليوم أكثر من أي وقت مضى ، أن نطرح الرؤية السياسية المتكافئة والتصميم على البدء بعملية تمكن الشعب الناميبى في نهاية المطاف من نيل حقه المتأصل ، ألا وهو الاستقلال الحقيقي والكامل في ناميبيا موحدة .

السيد مؤمن (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن استهل ملاحظاتي الموجزة بتهنئة مجلس ناميبيا على اخراج تقرير شامل ونير للغاية بشأن مسألة ناميبيا وعلى مجموعة الخيارات الشاملة جدا الواردة في الوثيقة A/41/24 (الجزء الثالث) . وعلاوة على ذلك أود أن أعتمد هذه الفرصة لاشكر الأمين العام على جهوده الجديرة بالثناء ومثابرتة وتفانيه في البحث عن حل سلمي لمسألة ناميبيا . ونشني على شجاعته والتزامه ونحسه على مواصلة بذل كل جهوده من أجل هذه القضية النبيلة .

في عام ١٩٧٨ عندما اتخذ مجلس الامن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن خطة استقلال ناميبيا التي قبلتها حكومة جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الوحيد والحقيقي للشعب الناميبى ، سرنا نحن معشر المجتمع الدولي أن شعرنا على الأقل أن مسألة ناميبيا - التي استحوذت على أذهاننا منذ ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ ، عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي بموجبه أنهت انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ووضعت الاقليم تحت مسؤولية الأمم المتحدة المباشرة - لم تعد تظهر في جدول أعمال هذه الهيئة .

ولقد سررنا جدا لذلك في الحقيقة وأخذنا نهنع بعضنا البعض ونهنع اخوتنا من سوابو على دنو استقلال ناميبيا . وكان معظمنا يتطلع بلهف الى الاشتراك في احتفالات الاستقلال في ويندهوك .

ومما أنعش آمالنا بصورة أكبر انشاء فريق الاتصال المكون من الدول الغربية الخمس لتشهيل العملية التي نُصَّ عليها في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولم يكن لدينا شك عندئذ في أن استقلال ناميبيا الذي طال انتظاره كان على وشك التحقيق . وأخيرا فإن الاثنتي عشرة سنة من الاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب النظام العنصري في جنوب افريقيا كانت على وشك الانتهاء . لم يتوقع أي منا صعوبات في تنفيذ هذا القرار ، حيث حظي بالتأييد الكامل للأغلبية الساحقة من الدول الاعضاء - التي اعتبرته الطريقة الوحيدة الناجمة من أجل الاستقلال الحقيقي لناميبيا - وقبله الطرفان المعنيان مباشرة في النزاع . ولكن بعد سنتين من اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وإنشاء فريق الاتصال تبديت آمالنا إذ فجأة تطرقت الى ذهن أحد أعضاء فريق الاتصال فكرة جهنمية ما فتئت تؤدي الى تعطيل استقلال شعب عانى أكثر من اللازم تحت نظام الفصل العنصري الوحشي .

إن اسم هذه الفكرة الجهنمية هو "الربط" أو بعبارة أخرى الموازاة بين استقلال ناميبيا ومسألة خارجية لا صلة لها بالموضوع هي انسحاب القوات الكوبية من أنغولا . أدخلت فكرة الربط للتعطيم على جوهر القضية المتمثل في حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال وإلحاق نظرية المواجهة بين الشرق والغرب في مسألة بعيدة كل البعد عن هذا السياق . ووفدي لا يفهم لماذا يمكن أنه يكون اتفاق بين دولتين مستقلتين هما أنغولا وكوبا عقبه في تنفيذ قرار صادر عن أعلى وأهم جهاز في منظمنا . ومن المؤسف أن هذه المنظمة ليست في وضع يمكنها من فرض تنفيذ قراراتها ، حتى تلك القرارات الصادرة عن أعلى أجهزتها .

إن وفدي يدين سياسات بريتوريا الخبيثة القائمة على استخدام العملاء والمماطلة في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وإنما لا نستطيع أن نقبل ولن نقبل ربط تنفيذ هذا القرار بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ونناشد كل من أوجدوا فكرة الربط وفرضوها كشرط لتنفيذ قرار مجلس الأمن سحب هذه المسألة الدخيلة التي لا علاقة



لها بالموضوع . إن شعب ناميبيا يجب أن يكون حرا . ويجب وضع حد لعذاب ومعاناة هذا الشعب فورا .

إن الاحتلال غير المشروع لإقليم ناميبيا من جانب النظام العنصري في جنوب افريقيا يجب أن ينتهي ، عن طريق السماح لشعب هذا الإقليم بممارسة حقه في تقرير المصير عن طريق انتخابات حرة نزيهة تحت إشراف ورقابة الأمم المتحدة وفقا لخطة التسوية المنصوص عليها في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومن المهم ألا تستمر جنوب افريقيا وأصدقائها في إخضاع تنفيذ خطة التسوية للوفاء بشروط دخيلة على استقلال الإقليم أو لا تتمشى مع قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وختاما ، يعتقد وفدي أن جهود الأمين العام تحتاج الى التأييد القوي من المجتمع الدولي ، وأنه يجب ممارسة الضغط على جنوب افريقيا وخاصة من جانب الدول الغربية التي لها علاقات منتظمة مع جنوب افريقيا . واعتقد أيضا أن الوقت قد حان لإحياء عمل فريق الاتصال المكون من الدول الغربية الخمس ، ولذلك نناشد الدول الاعضاء التي تشكل فريق الاتصال أن تدرس إمكانية إحياء الفريق . هذه الدول الخمس تتحمل مسؤولية أدبية عن ضمان بلوغ الهدف الاصلي من إنشاء الفريق وتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون مزيد من الإبطاء .

ويتعين عليها أن تضيف زخما جديدا وأفكارا جديدة للعملية الاصلية الرامية الى حمل جنوب افريقيا على تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . والواقع أن لديها السلطة الجماعية اللازمة لإزالة تلك العقبة الرئيسية الا وهي الربط .

السيد ولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن هذه

المناقشة الخاصة بمستقبل ناميبيا قد تحولت ، للأسف ، الى طقوس سنوية ، فهي مناقشة تصور أحلاما لم تتحقق وآمالا محبطة لشعب كريم هو شعب ناميبيا . وفي الخطاب تلو الخطاب يعبر الممثلون عن مواقف حكوماتهم بشأن هذه المسألة ويظهرون شبه إجماع ، وهو أمر نادر في هذه الهيئة . إلا أن الحالة في ناميبيا نفسها مازالت لم تتغير

حيث تواصل جنوب افريقيا المتعنتة تحديها المستمر للأمم المتحدة وإنكار حق تقرير المصير والاستقلال على شعب ناميبيا .

إن حالة الجمود المستمرة هذه لا بد أن تحمل البعض على الارتياح في قيمة هذه المناقشة ، بيد أن وفد استراليا يؤمن أنه من الأهمية بمكان أن تستمر الدول فني التكلّم بصراحة وتكرار آرائها بشأن هذه المسألة الهامة . ولا يصح أبدا أن يسمح لجنوب افريقيا بمتعة الاعتقاد بأن الضغوط عليها وأن مشاعر السخط إزاء تصرفاتها في ناميبيا في طريقها الى التلاشي بأي شكل من الأشكال .

وبالفعل ، تشير الأدلة الى الاتجاه العكسي . فقد اتسمت هذه السنة بنشاط ملحوظ وانجازات هامة في الكفاح من أجل استقلال ناميبيا . ومرة أخرى لعب مجلس الأمم المتحدة لناميبيا دورا هاما ، وأود أن أعبر عن عرفان وفدي الخاص لرئيسه اللسواء بيتر زوزي لنشاطه وتفانيه في قيادته المجلس .

إن الجلسات العامة الاستثنائية للمجلس التي عقدت في لواندا في الفترة من ١٨ الى ٢٢ أيار/مايو من هذا العام تكتسي أهمية خاصة نظرا لإسهام أنغولا الفريد في الكفاح من أجل حرية ناميبيا ونظرا لأنها المقر المؤقت للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) التي تلعب دورا رئيسيا في النضال . وبصفته عضوا في مجلس ناميبيا ، شارك وفدي بنشاط في الاجتماعات وفي اعتماد إعلان وبرنامج عمل لواندا .

ومن نتائج اجتماعات لواندا قرار المجلس بعقد اجتماع على المستوى الوزاري . وقد عقد هذا الاجتماع فعلا في ٢ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام . وللأسف لم يتمكن وزير الخارجية والتجارة الاسترالي السيد بيل هايدن من الحضور إذ كان عليه أن يعود الى استراليا نظرا لبعض التطورات في منطقتنا ، بيد أننا شعرنا بالتشجيع إزاء وحدة المنهج التي أبدتها المتكلمون في ذلك الاجتماع .

إن عمل المجلس من أجل استقلال ناميبيا قد تعزز بشكل مقتدر بفضل جهود مكتب مغوض الأمم المتحدة لناميبيا . ويرحب وفدي بالسيد بيرنت كارلسون المغوض الجديد ، ويشيد بتراث سلفه السيد براجيش تشاندرا ميشرا .

إن الممثلين الذين أصفوا الى رجل الدولة ورجل الكمنولث الموقر الرئيس كينيث كاوندا في هذه القاعة في ٨ تشرين الاول/اكتوبر - لنسوق مثلا واحدا فقط - لا يسعهم إلا أن يدركوا وأن تهزهم مشاعر السخط والإحباط التي يشعر بها جميع أبناء افريقيا ، وخاصة هؤلاء الذين يعيشون في ظل جنوب افريقيا المتعنتة البغيضة ، ليس إزاء ناميبيا فحسب بل أيضا إزاء استمرار سياسة الفصل العنصري العنصرية البغيضة التي يعتبر احتلال ناميبيا أخطر مظاهرها .

إن المفارقة الأساسية التي تحيط بناميبيا هي القبول العالمي لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بوصفه مخططا لاستقلال ناميبيا ، من جهة وعدم تنفيذ هذا القرار من جهة أخرى . لذا يأمل وفدي أن يشكل اتخاذ مجلس الأمن في الأسبوع الماضي للقرار ٦٠١ (١٩٨٧) خطوة للأمام صوب تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا . ونحن ندعو جنوب افريقيا إلى التعاون مع الأمين العام في هذا الصدد . ونفتنم هذه الفرصة لعرب عن عرفاننا للأمين العام ولممثله الخاص لناميبيا السيد مارتي أهتيساري على جهودهما الدؤوبة لتحقيق استقلال عاجل لناميبيا .

منذ المناقشة التي أجريناها في العام الماضي بشأن ناميبيا ، واصلت جنوب افريقيا جهودها لدعم ما يسمى بحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في ويندهوك . كما لوّحت باحتمال إيجاد نوع من التسوية الداخلية خارج إطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وأود أن أوضح بجلاء أن الحكومة الاسترالية ترفض اضاء أي قدر من الشرعية على سلطات ويندهوك وأنها تواصل تأييدها للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بوصفه الأساس الوحيد لاستقلال ناميبيا . ونحن نرى أن خطة الأمم المتحدة خطة كاملة ومتكاملة وانها تتضمن جميع العناصر اللازمة للحل . لذا فإننا لا نستطيع أن نقبل ربط استقلال ناميبيا بقضايا خارجية مثل وجود القوات الكوبية في أنغولا . فالقضيتان منفصلتان ولا توجد صلة فعلية بينهما .

ما انفكت استراليا تؤيد الأمم المتحدة في حملتها من أجل إعطاء حق تقرير المصير والاستقلال لناميبيا . ونحن نتطلع أيضا ، في إطار تأييد استراليا لحق ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال ، الى أن تؤيد جميع الدول الافريقية لاسيما التي عانت من الحكم الاستعماري نفس المبادئ العامة المتعلقة بتصفية الاستعمار وتقرير المصير الحقيقي في منطقتنا من العالم ، وأقصد جنوب غربي المحيط الهادئ .

ما برحت استراليا عضوا نشطا وملتزما كل الالتزام في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا طيلة سنوات عديدة . ونحن نواصل تقديم مساهماتنا الطوعية في صندوق الأمم المتحدة لناميبيا . وقد اضطلعنا أثناء عضويتنا في مجلس الأمن في ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بدور

نشط في مناقشات المجلس لمسألة ناميبيا ، وأيدنا فرض المجلس لعقوبات اقتصادية إلزامية على جنوب افريقيا .

لقد زرت ناميبيا في ١٩٨٣ . وكنت مقتنعا آنذاك بأن حكومة جنوب افريقيا لن تتخلى عن سيطرتها على ناميبيا إلا تحت أقوى قدر يمكن بذله من الضغط الدولي . وبالتالي إذا كنا نؤمن كلنا حقا بمبادئ الميثاق كما ندعي ، وإذا كنا نؤمن كلنا حقا بحرية جميع الشعوب وبحقوقها وكرامتها كما ندعي ، فلا يوجد أمامنا إذن من خيار سوى مواصلة وزيادة الضغط على جنوب افريقيا لوقف عرقلتها لاستقلال ناميبيا . ولن تحيد استراليا عن هذا السبيل .

لقد اتخذت حكومتي مجموعة من التدابير الملموسة ضد جنوب افريقيا ، من بينها حظر الرحلات الجوية وحظر استيراد المنتجات الزراعية من جنوب افريقيا وحظر استيراد اليورانيوم والفحم والحديد والصلب من جنوب افريقيا . ومنذ ١ حزيران/يونيه ١٩٨٧ طبقت تلك التدابير أيضا على ناميبيا .

وباتخاذ هذا الاجراء ، اكدت الحكومة الاسترالية مجددا على نبذها لرفض جنوب افريقيا المتمتع المستمر لمنح الاستقلال لناميبيا . وإلى أن يتحقق هذا الاستقلال وينفذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فإن حكومتي ستواصل هذه التدابير وتطبقها إيماننا منها بأن الضغط الدولي المتعاطف على جنوب افريقيا سيفضي لا محالة في نهاية المطاف إلى تحرر ناميبيا واستقلالها .

السيد كام (بنما) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد كانت بنما من

البلدان ال ١١٤ التي صوتت في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٦ لصالح إنهاء انتداب جنوب افريقيا على إقليم افريقيا الجنوبية الغربية الذي يعرف اليوم باسم ناميبيا . وكنا نأمل بذلك أن يفتح ذاك القرار التاريخي الذي اتخذته الجمعية العامة آفاقا تبشر بسرعة حصول شعب ناميبيا على الاستقلال الذي يتوق إليه .

ونحن نلاحظ بأسف أننا ما زلنا بعد ٢١ عاما نناقش ما كان ينبغي أن يتحول إلى واقع فعلي منذ زمن طويل . وإلى أن يتحقق هذا المثل الأعلى النبيل سيظل استقلال

ناميبيا قضية تشغل مرتبة الصدارة في السياسات الدولية التي ينتهجها بلدي . ذلك أن بنما تعترف بأن مسألة ناميبيا تنطوي على مبادئ أساسية صاغتها البشرية في سعيها الدائب إلى إقامة عالم تسوده الحرية والعدالة والسلم .

ومنذ أن اتخذت الجمعية العامة في ١٩٤٦ قرارها الأول بشأن ناميبيا ، اتخذت قرارات ومقررات لا حصر لها بشأن هذه المسألة في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية . وتتسم هذه القرارات بسمّة مشتركة تميزها هي تأييدها لاستقلال ناميبيا ، والقاسم المشترك بينها هو إدانة احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لذلك الإقليم . وقلة من القضايا هي التي استشارت هذا التضامن الكامل من جانب المجتمع الدولي .

غير أنه كما أوضح الأمين العام فإن "من المؤكد أن أكثر ما تبقى من مشاكل إنهاء الاستعمار الحاحا هي مشكلة ناميبيا" (A/41/1 ، ص ٦) . ولكن ناميبيا أيضا تذكرة حزينة بوجود سياسات مضللة ترجح فيها الاعتبارات الاستراتيجية المشكوك في سلامتها على الحقوق المقدمة للشعوب وتتحول فيها مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه إلى حبر على ورق بسبب نهم لا يوصف في الهيمنة .

ولا تزال بنما ، اتساقا مع سياسة شعبها التقليدية المناهضة للاستعمار ، على إيمانها بأن مسألة ناميبيا هي أساسا مسألة استعمار . لذا ينبغي أن ينبني حلها على الانسحاب الفوري وغير المشروط لجنوب افريقيا من ذلك الإقليم كيما يتسنى لشعب ناميبيا أن يمارس حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال بغير قيد أو شرط ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة - قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) الذي ينطبق تمام الإنطباق على هذه الحالة .

إن ذلك الإعلان ينص أيضا على أن أية محاولة ترمي إلى التدمير الجزئي أو الكلي للسلامة الاقليمية لبلد ما لا تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة . لذلك ، نصر على ضرورة حصول ناميبيا على الاستقلال دون مساس بأراضيها ، بما في ذلك خليج والفيس ، وجزر بنغوين وغيرها من الجزر التي تحاذي شاطئ ناميبيا ، والتي تمثل جزءا لا يتجزأ من ترابها الاقليمي ولا يمكن السماح لجنوب افريقيا بضم أي منها في ظل أي ظرف من الظروف .

لقد قررت الجمعية العامة في القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) لعام ١٩٦٦ ، الذي أنهى انتداب جنوب افريقيا على الاقليم ، أن ناميبيا تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة لحين حصولها على تقرير المصير والاستقلال الوطني . ومن أجل تنفيذ الولاية التي أقرتها الغالبية العظمى للمجتمع الدولي ، اتخذ مجلس الأمن في عام ١٩٧٨ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بشأن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، وتعد الخطة الاساس الوحيد المقبول دوليا للتسوية السلمية لمسألة ناميبيا . وعلى مر عامين الآن يوضح الأمين العام أن كل المسائل المتعلقة المتعلقة بتلك الخطة قد حسمت عندما تم التوصل في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٥ إلى اتفاق بشأن إقرار النظام الانتخابي .

ومع ذلك ، ما زال نظام جنوب افريقيا العنصري ، وبالتواطؤ مع حلفائه - يواصل بعناد مقاومة التنفيذ الكامل لتلك الخطة ، مستخدما حججا ليس لها ما يبررها ، ومقحما عناصر دخيلة لا صلة لها بمسألة ناميبيا ، لتفادي الامتثال لتلك الخطة . وهذا هو الهدف الحقيقي لبريتوريا ، في تقديمها لنظرية "التوازن" أو "الربط" المشينة بين انسحاب القوات الكوبية من أنغولا واستقلال ناميبيا .

إن وجود القوات الكوبية في أنغولا أمر لا يقع إلا في نطاق اختصاص هاتين الدولتين ذواتي السيادة ، في حين أن وجود جنوب افريقيا في ناميبيا يشكل احتلال غير شرعي أدانته مرارا وتكرارا جميع هيئات الأمم المتحدة المختصة ، بما فيها مجلس الأمن الذي تتسم قراراته بصفة الإلزام بمقتضى المادة ٢٥ من الميثاق . وبالتالي فإن السفطة حول التوازي ليس لها ما يبررها على الإطلاق .

وفضلا عن ذلك ، فانه مما يستشير ضائرنا أن يسعى نظام بريتوريا العنصري لجعل حرية شعب ناميبيا رهينة للمساومة بها مقابل انسحاب القوات الكوبية من أنغولا . ونحن نرفض هذه المناورات رفضا قاطعا إذ أنها تسعى إلى إرضاء الممالح الاستراتيجية لبعض الدول العالمية التي تعهدت في عام ١٩٧٨ بتنفيذ خطة الأمم المتحدة ، لكنها تبدو - لسوء الحظ - مصرة اليوم على أن تعيش في ظلمات التاريخ ، وأن تعزل نفسها عن التفكير المعاصر . إن تلك الدول التي لا ترى العالم إلا بمنظور أناني بال هي نفسها التي تحاول تشويه جوهر نضال شعب ناميبيا النبيل المناوئ للاستعمار ، وتقديمه بوصفه جزءا من المجابهة بين الشرق والغرب . ونحن نرفض هذا النهج المتحيز ، الذي لا هدف له سوى زيادة تأخير استقلال ناميبيا .

لقد أكدنا أن الإطار الدولي المقبول الوحيد لتسوية مسألة ناميبيا موجود في خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولهذا السبب ، نشج خطة جنوب افريقيا الاستعمارية الجديدة بإعلان استقلال زائف لناميبيا خارج إطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بغرض إدامة سيطرتها على الاقليم . وإنما ندين بقوة أية محاولة من قبل جنوب افريقيا لفرض تسوية داخلية في ناميبيا ، سواء سميت حكومة مؤقتة أو مؤتمرا متعدد الاحزاب ، أو أية صيغة مزيفة اخرى لا تستجيب لتطلعات شعب ناميبيا المشروعة في الحرية والاستقلال الحقيقي ، بما يتفق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

لم تقتصر جنوب افريقيا على احتلال إقليم ناميبيا وإدارته على نحو غير شرعي . بل إن بريتوريا التي فرضت على ذلك الإقليم سيادة الفصل العنصري التي تنتهجها ، تقوم على نحو منتظم بانتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية للسكان . وقد صعدت في الآونة الأخيرة من قمعها الوحشي وعنفاها ضد الشعب النامبيي . إن اضهاد قادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وأعضائها والمتعاطفين معها قد أصبح وحشيا على نحو خاص . وذلك بهدف تخويفهم وإضعاف إرادتهم في القتال ، لكننا على ثقة من أن تلك المحاولات مآلها الفشل من الناحية التاريخية . فكما أعلن زعيمنا الذي لا ينسى الجنرال عمر توريخوس ، انه لم تخترع أية طلقة يمكنها قتل مثل الحرية الأعلى .



إننا نؤكد من جديد تأييدنا الأخوي لسوابو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا الذي نلتزم نحن - البلدان التي تقدر السلم والحرية - بالوقوف إلى جواره حتى النصر النهائي . وخلال الزيارة التي قام بها مؤخرا لبنما السيد سام نوجوما رئيس سوابو حظي ممثلون من حكومة بلادي بميزة الإعراب له شخصيا عن مشاعر التضامن هذه التي أكررها الآن أمام هذه الجمعية - تجاه شعبه .

إن إضفاء الطابع العسكري المتزايد الذي يظلع به نظام بريتوريا في إقليم ناميبيا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . إذ تستخدم جنوب افريقيا أراضي ناميبيا كمنصة انطلاق لغزواتها المسلحة المستمرة وأعمال التخريب وزعزعة الاستقرار والعدوان التي ترتكبها ضد الدول الافريقية المستقلة وخاصة أنغولا ، وكذلك بوتسوانا وموزامبيق وزامبيا وزمبابوي . وتؤكد بنما تضامنها مع تلك البلدان وتشيد بها لإسهامها القيم الذي تقدمه يوما بعد يوم ، بروح التضحية والكرامة . من أجل استقلال ناميبيا والقضاء على الفصل العنصري .

وفي الماضي ، حظي بلدي بزيارتين من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الذي نتابع أنشطته عن كثب ، ونؤكد من جديد تأييدنا له بوصفه السلطة القانونية القائمة بإدارة ناميبيا إلى أن تنال استقلالها ، واننا نعبر عن تقديرنا العميق لجهودها القيمة التي تبذلها للنهوض باستقلال ناميبيا . وقد أكدت الجلسات العامة الاستثنائية التي عقدها المجلس في لواندا ، أنغولا ، من ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو من هذا العام ، والإعلان وبرنامج العمل اللذان اعتمدهما ، العمق والتفاني الكبيرين اللذين ينفض بهما المجلس بولايته التي ناطها به مجتمع الدول .

كما أن السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام ، وهو شخصية فذة مسن أمريكا اللاتينية ، يستحق تقديرنا الجماعي على جهوده التي لا تكلّ وتفانيه المثالي من أجل قضية ناميبيا . كما أن التقريرين اللذين قدمهما هذا العام إلى مجلس الأمن بخصوص قضية ناميبيا يؤيدان رأينا المتمثل في أن إسهامه ضروري لإعطاء قوة دفع لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) تنفيذا كاملا ، وفقا للأطر المحددة بصراحة .

وإننا نؤمن أنه ينبغي للمجتمع الدولي في هذا الوقت أن يزيّد من تأييده للأمين العام ليتسنى له النهوض بالولاية التي ناطها به مجلس الأمن في القرار ٦٠١ (١٩٨٧) لترتيب وقف إطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بغية اتخاذ الخطوات الادارية وغيرها من الخطوات العملية الضرورية ليتسنى إعمال خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

إننا نؤيد تأييدا أكيدا الأمين العام في مهمته الجديدة ، ولكن ينبغي لنا أيضا أن نكون على استعداد للرد بقوة على العناد الصلف الذي يواصل به نظام بريتوريا تحدي المجتمع الدولي والدوس دون عقاب على ميشاق الأمم المتحدة . وينبغي لنا أيضا أن نكون على استعداد لأن نعري وندين تلك الدول التي بفضل دعمها السياسي والاقتصادي والعسكري تشجع جنوب افريقيا على مواصلة موقفها المتعنت . أما وقد جربنا جميع الطرق للتوصل إلى حل منظم سلمي لمسألة ناميبيا ، فإنه لم يعد أمامنا خيار سوى فرض عقوبات شاملة إلزامية على جنوب افريقيا ، وفقا للفصل السابع من ميشاق

الأمم المتحدة ، وذلك لاحتلالها غير القانوني لناميبيا ورفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن ومخالفتها المنهجية للميثاق . إنني أشدد فيما يتصل بهذه المسألة على الدور الرئيسي الذي ينبغي للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن أن تلعبه ، وعلى المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتقها .

وختاما ، أود أن أسأل كم ينبغي لأبناء ناميبيا أن يريقوا من الدماء ؟ وما مدى القمع الذي يتعين على ذلك الشعب أن يتحملة ؟ وكم عدد البلدان الأخرى التي يتعين عليها أن تواجه عدوان جنوب افريقيا ؟ وإلى أي مدى يتعين أن يسمح بنهب موارد ناميبيا الطبيعية ؟ وكم مرة أخرى ينبغي أن يقبل انتهاك القانون الدولي على أيدي جنوب افريقيا ؟ وإلى أي مدى ينبغي أن يسمح لجنوب افريقيا بأن تلحق الخزي بالمجتمع الدولي قبل أن نقرر ، مرة واحدة وإلى الأبد ، أن نتصرف معا بحزم وتصميم وفعالية بغية وضع نهاية للسلوك العدائي الذي ينتهجه نظام بريتوريا ؟

السيد صميده (العراق) : السيد الرئيس ، شمة حقيقة واضحة يواجهها

المجتمع الدولي بأسره اليوم ، وهو يعاود مناقشة واستعراض مشكلة ناميبيا بكل أبعادها ، التي استمرت منذ عقدين من الزمان ، من أجل حل هذه المشكلة وإنهاء الاحتلال البغيض والانتهاكات البشعة لحقوق الانسان وحرية وكرامته على أيدي نظام الغمّل العنصري البغيض في جنوب افريقيا .

لو استعرضنا سيدي الرئيس قرارات وتوصيات الأمم المتحدة في مجلس الأمن والجمعية العامة والمنظمات الدولية الأخرى ، كحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية . إضافة إلى قرارات وتوصيات الدورات غير العادية لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا والقرارات الهامة التي صدرت عن الدورة الرابعة عشرة التي انعقدت عام ١٩٨٦ وغيرها من المؤتمرات والندوات العالمية العديدة ، لو استعرضنا هذه القرارات وما تشتمل عليه من تصورات واتجاهات ، لوجدنا أنها تقدم بشكل دقيق التصور الدولي لجوهر مشكلة ناميبيا ، وعبر ذلك التشخيص الموضوعي برزت الحلول المناسبة . ان تلك القرارات ، وبخاصة قراري مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) وقرار حظر الاسلحة

٤١٨ (١٩٧٧) والقرار ٦٠١ (١٩٨٧) الذي أصدره مجلس الأمن في الاسبوع الماضي ، هي تعبير عن إرادة المجتمع الدولي التي وضعت في اعتبارها مبادئ القانون الدولي وحق الشعب في تقرير المصير ، وحق الانسان في حياة حرة كريمة .

إن الأزمة لا تكمن في صياغة القرارات أو في تصور المجتمع الدولي من التعبير عن ارادته الخيرة والعادلة أو في نضال ناميبيا المناضلة ومنظمة سوابوا ، ولكنها تكمن في الطبيعة العنصرية لنظام جنوب افريقيا التي تستند إلى العدوان والتوسع والاستغلال وقهر الانسان .

يتمادى نظام بريتوريا في وحشيته وعنصريته البغيضة ضد شعب ناميبيا . فهو إضافة إلى تحديه لقرارات المجتمع الدولي ورفضه للخروج من ناميبيا يعمل على خلق تكوينات وهيكل ومؤسسات لإدامة احتلاله وتعميق وجوده غير الشرعي . وفي هذا الاتجاه لا بد من إدانة الحكومة المؤقتة اللاشعوية ، التي أقامها نظام بريتوريا العنصري في عام ١٩٨٥ . فهذه الحكومة ليس إلا شكلا من أشكال التعبير عن الاحتلال البغيض كما أن الإدانة تشمل محاولة قيام نظام بريتوريا بتجنيد الشباب الناميبيين ضمن جيش مصطنع من أجل جعل أبناء ناميبيا يقتل بعضهم بعضا . وهكذا تتعقد مشكلة ناميبيا لتصبح واحدة من أهم المشاكل التي تواجه الضمير العالمي ، المشكلة التي تجسد عملية الصراع ما بين الخير والشر ، وما بين الاستعمار والحرية\* .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد اولزفوي (منغوليا) .

ان جوهر الازمة يكمن في عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة - والالتفاف عليها - وتمييعها ، من قبل الأنظمة العنصرية العدوانية في العالم . ولا بد من القول هنا أن من غير المعقول أن يتمادى النظام العنصري في بريتوريا في سياساته العدوانية والعنصرية وفي تحديده لارادة المجتمع الدولي التي جسدها الاعلان التاريخي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام ١٩٦٠ وقرارات مجلس الأمن وغيرها لولا ما يلقيه من الحماية والدعم والتعاون المباشر وغير المباشر من بعض الدول والأنظمة الأخرى .

ويبرز أمامنا هنا بكل جلاء الدعم الكبير والاساسي الذي يقدمه النظام الصهيوني العنصري في تل أبيب الى نظام بريتوريا . وليس في هذا غرابة ، ذلك أن أسباب التعاون الوثيق بين النظامين تعود في الاساس الى تطابق تكوينهما الايديولوجي والى سعيهما المشترك لإدامة العنصرية في القارة الافريقية والمنطقة العربية من خلال الاستعمار الاستيطاني الذي يعتمد على اغتصاب أراضي الغير واخضاع شعوبها للاحتلال بالقوة العسكرية والانطلاق من ذلك لشن العدوان على الدول المجاورة فضلا عن الاستمرار في سياسة اشارة المشاكل وزعزعة الاستقرار والامن في المنطقة وخلق النزاعات الاقليمية ودعم الحروب والعمل على استمرارها ليتسنى للنظامين العنصريين فرض هيمنتها على القارة الافريقية وعلى الوطن العربي . وهكذا شكّل التعاون بين بريتوريا وتل أبيب تحالفا عدوانيا لقمع الحرية الحقيقية للشعوب الافريقية والعربية ، وإضعاف مقومات استقلالها الناجز واستنزاف وسائل نهضتها الاقتصادية والعلمية وتقدمها الاجتماعي وتخريب تضامنها وتعاونها الفعّالين .

إن ما لا يمكن تغييره والتأثير عليه هو التطابق الكامل في النظرية والفلسفة والتوجه وفي وسائل التعبير عنها ما بين الأنظمة العنصرية العدوانية فهي تتشابه في سلوكها وممارساتها وأهدافها في كل مكان . عدوها هو الانسان بكل ما يمثله من خلق ونبل وعدالة ، ومبادئ تتعارض تماما مع النزعات العدوانية التوسعية الشريرة . فالمواطن العربي الذي يشكل هدفا رئيسيا للصهيونية العنصرية لا يختلف في معاناته من وحشية الاحتلال ووطأة النظام العنصري عن المواطن الافريقي في ناميبيا وفي جنوب

افريقيا ، ونحن بوصفنا عربا نفهم هذا جيدا لاننا مانزال نواجه العدوان الصهيوني بكل جرائمه وحقده وسياساته العنصرية ونحن نفهم هذا جيدا لاننا مانزال نواجه عدوان النظام الايراني العنصري منذ الرابع من ايلول/سبتمبر عام ١٩٨٠ . فهذا النظام لا يختلف عن نظامي تل أبيب وبريتوريا في حقده على كل ما هو عربي وفي سعيه لتحقيق أهدافه التوسعية باحتلال العراق والقطار العربية الأخرى . إن التطابق واضح في استخدام الحرب والعنف والارهاب من أجل فرض الحلول بالقوة ، والتطابق واضح في التعامل التسليحي ما بين أنظمة تل أبيب وطهران وبريتوريا من أجل استمرار الحرب العدوانية ضد الشعب العربي والافريقي ويقدم الكيان الصهيوني دعمه العسكري وحتى النووي الى نظام جنوب افريقيا لإدامة احتلاله لناميبيا واستمرار عدوانه على الدول المجاورة ، فان الكيان الصهيوني يجهز النظام الايراني بالسلح من أجل استمرار عدوانه على العراق وعلى دول المنطقة .

ان العراق انطلقا من موقفه المبدئي ولكونه عضوا في لجنة تصفية الاستعمار يبارك ويؤيد مساعي المجتمع الدولي من أجل تعزيز نضال الشعوب في سبيل حقوقها المشروعة وتأكيد سيادتها الوطنية ، وترسيخ السلام في العالم . ويشمل هذا الاطار الجهود المبذولة لتحقيق استقلال ناميبيا ، ودعم نضال شعبيها من أجل حريته وحقه في تقرير مصيره بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

ان المسؤولية المباشرة عن قضية ناميبيا تقع على عاتق الأمم المتحدة وبالتالي فهي جزء حيوي في المسؤولية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي بشكل مشترك وشامل دون أن تكون القضية خاضعة لعوامل واتجاهات الصراع ما بين القوى العظمى . ويود وفد بلادي أن يؤكد في هذا المجال ما ذكره سابقا بأن استشاري محكمة العدل الدولية قد بين ان المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم أكدت مبدئين هما مبدأ عدم الضم ، والمبدأ الثاني الذي ينص على أن رفاهية الشعوب الخاضعة للانتداب وتطورها يشكّلان أمانة مقدسة لدى الحضارة الانسانية ، فضلا عن ان حق السيادة يعود لشعوب المناطق الخاضعة للانتداب بموجب مبادئ المواطنة وحق تقرير المصير التي تشكل أسس القانون الدولي الحديث . واستقر رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري عام ١٩٦٦ على ان وجود

اتحاد جنوب افريقيا في ناميبيا يعتبر احتلالا غير شرعي ، وان أي تعاون مع نظام اتحاد جنوب افريقيا يشكل ، بناء على ذلك ، تجاوزا صريحا للالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وهذا يشبه بشكل صريح وقانوني ان قضية ناميبيا ليست لها علاقة على الاطلاق بالصراع ما بين الشرق والغرب ، وانما هي قضية نضالية لتصفية الاستعمار الاستيطاني البغيض الذي يمارسه نظام الفصل العنصري في بريتوريا ضد الشعب الافريقي . ويؤكد وفد بلادي دعوته المبدئية هذه لاحترام وتطبيق قرار مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وقوفه الثابت مع شعب ناميبيا في سبيل انتزاع حقه في الحرية والكرامة والاستقلال التام بقيادة منظمة سوابو المناضلة .

ونفتنم هذه المناسبة لنقيم جهود مجلس الأمم المتحدة لناميبيا والجهود الدؤوبة التي يقوم بها في سبيل تحقيق استقلال هذا الاقليم ، كما نحني بلسدان المواجهة التي تقدم الدعم المادي والمعنوي لشعب ناميبيا المناضل ويتحملون العبء الكثير في مواجهة سياسة النظام العنصري الوحشية ، وندين بشدة أعمال العدوان المسلح والتخريب السياسي والاقتصادي ونقف بقوة مع النضال البطولي لبلدان خط المواجهة من أجل تحقيق استقلال ناميبيا واعادة الأمن والاستقرار الى قارة افريقيا .

ان العراق ، الذي ينشغل منذ ٨ سنوات بالحرب المفروضة عليه والتي أحدثت ضرا كبيرا بمشاركة العراق الايجابية والكبيرة في تقديم العون المادي لشعب ناميبيا والشعوب الافريقية عموما ، كان ولا يزال بشكل مباشر ومن خلال جامعة الدول العربية والجهود العربي - الافريقي المشترك يولي موضوع التضامن والتعاون الافريقي الاهتمام الكبير ، وتجدر الاشارة في هذا المجال الى ان الدعم الذي قدمه العراق في اطار تعاونه مع الدول النامية قد بلغ حتى عام ١٩٨٢ ما قيمته ٩,٥ من مليارات الدولارات . ان الشعب العراقي الذي قدم تضحيات جسيمة في سبيل صيانة تحرره واستقلاله وتقدمه الاجتماعي ، رغم قلة عدده ، يتطلع الى تحقيق سلام دائم قائم على العدل والشرعية الدولية ، ويدين بشدة جميع السياسات العنصرية والعدوانية والتوسعية ويؤكد وقوفه الثابت مع شعب ناميبيا في سبيل حريته واستقلاله وكرامته ، وفي سبيل وحدة اراضيه بما في ذلك خليج والفيش وبقية الجزر التابعة لاقليم ناميبيا .

وختاماً أحيي باسم قيادة وشعب العراق كفاح شعب ناميبيا البطل بقيادة منظمة سوابو المناضلة ممثله الشرعي الوحيد ، ونأمل ان تركز الجهود المقبلة على معالجة جوهر الازمة بما يكفل التطبيق الالزامي لقرارات مجلس الأمن من أجل تحقيق طموحات شعب ناميبيا وغيره من الشعوب في الحياة الحرة الكريمة .



السيد الكواري (قطر) : السيد الرئيس ، لقد أكد المجتمع الدولي مرة أخرى موقفه من الوجود غير المشروع لنظام بريتوريا العنصري في ناميبيا ، وذلك بقرار الجمعية العامة ٣٩/٤١ الذي أيدت فيه الجمعية العامة قرارات المؤتمر الدولي من أجل الاستقلال الغوري لناميبيا الذي انعقد في فيينا في تموز/يوليه سنة ١٩٨٦ ، وحثت الدول الأعضاء كافة على تنفيذ تلك القرارات ، كما جددت الجمعية العامة قرارها في الدورة الأربعين القاضي باقامة ادارة يتولاها مجلس ناميبيا في ذلك الاقليم خلال سنة ١٩٨٧ ، وشجبت محاولات النظام العنصري في تسويق جلائه عن ناميبيا وقررت انه لا يوجد ارتباط بين استقلال ناميبيا واعتبارات أخرى لا علاقة لها بالموضوع . كما قررت الجمعية ضمن أمور أخرى نفي كل صفة شرعية لوجود جنوب افريقيا في ناميبيا وكشفت محاولات انشاء نظام عميل ليس إلا ستارا لاستمرار وجوده غير الشرعي في الاقليم .

على أنه مما يؤسف له ان جنوب افريقيا ضربت بهذا القرار عرض الحائط كما فعلت بقرارات أخرى مماثلة منذ الدورة الحادية والثلاثين ، متجاهلة قرارات أجهزة الأمم المتحدة كلها من جمعية عامة الى مجلس أمن الى محكمة العدل الدولية ، وبتحدي بذلك المجتمع الدولي كله في اصرار يعود على مصداقية الأمم المتحدة بأفدح الاضرار حتى لقد أصبح تحدي جنوب افريقيا المتواصل لارادة المجتمع الدولي محنة حقيقية تعانيها منظماتنا منذ أكثر من عشرين سنة .

ان استتباب السلم في جنوب القارة الافريقية لن يتحقق إلا بأمرين لا تزال الأمم المتحدة تسعى اليهما ، وهما زوال نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وتحرير ناميبيا من احتلال نظام بريتوريا غير الشرعي ، واننا لنهيب بالدول الاعضاء جميعا ان تكون على مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقها ، وأن تقوم بواجبها التاريخي وذلك بتمكين مجلس الأمن من اتخاذ قرار ملزم نافذ مصحوب بالاجراءات العملية التي من شأنها أن تحمل نظام بريتوريا على أعمال القرار الذي أنهت به الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا سنة ١٩٦٦ وعلى انهاء احتلالها للاقليم وتحكمها في مصير شعبه المكافح .

ان بلادي التي شاركت في كل المؤتمرات المتعلقة بتحرير ناميبيا إنما تريد من ذلك تأكيد تأييدها المتواصل لحق هذا الشعب في استقلاله وحرية .  
وأود مرة أخرى أن أؤكد تضامن بلادي مع هذا الشعب الافريقي وتأييدها لكفاحه المشروع بقيادة مثله الشرعي الوحيد منظمة (سوابو) .  
اننا نتطلع الى أن يتحرر هذا البلد الافريقي وأن ينتهي التحدي المستمر لقرارات الأمم المتحدة من قبل النظام العنصري في بريتوريا .

السيد نفويراباتستا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عاما

بعد عام يتجمع المجتمع الدولي في الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة جنوب افريقيا لاحتلالها غير المشروع لناميبيا ، والمجتمع الدولي وهو يفعل ذلك إنما يعبر عن تضامنه مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وعن أمله في أن يرى ناميبيا المستقلة تحتل مكانها الصحيح بيننا دون مزيد من التأخير .  
وخلال السنوات القليلة الماضية أتحت لنا فرصة تكريس دورة استثنائية للجمعية العامة وجلسات لمجلس الأمن مثل الجلسات التي عقدت في الاسبوع الماضي من أجل قضية استقلال ناميبيا .

ويبدو أننا تعودنا أن نأتي هنا كل عام لكي نؤكد من جديد وجهات نظرنا ونعبر عن خيبة أملنا ازاء استمرار بقاء حالة من حالات الاستعمار . أعلن المجتمع الدولي رسميا من قبل انها غير مشروعة منذ ٢٠ سنة .

وفيما يخص البرازيل ليس من المبالغة أبدا أن نؤكد من جديد في مناسبات كهذه قلقنا الدائم لما يعانيه الشعب الناميبى وأن نكرر تعاطفنا القلبي معه في كفاحه من أجل تحقيق استقلاله بأسرع ما يمكن . وليس من المبالغة أبدا أن نوضح من جديد اعترافنا بأن قضية المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بوصفها الممثل الشرعي لشعب ناميبيا قضية جديرة بتأييدنا واننا على استعداد لأن نقيم مع ناميبيا بعد حصولها على استقلالها الكامل علاقات الصداقة التي تعود بالخير على الطرفين مثل العلاقات التي يتمتع بها البرازيل مع بلدان افريقية أخرى ، وهي بلدان مجاورة لنا عبر المحيط .

وفي هذا السياق كان من دواعي سعادة حكومة البرازيل أن توجه دعوة للرئيس سام نجوما لزيارة بلادنا في آذار/مارس من هذا العام .

ويتعين النظر الى زيارة الرئيس نجوما كمؤشر واضح على تأييد حكومة البرازيل لتطلعات الشعب الناميبي المشروعة الى الاستقلال . وأثناء إقامة السيد نجوما في بلادنا أتيحت للمسؤولين البرازيليين الفرصة لأن يعربوا لضيفنا البارز عن استعدادنا لمواصلة التعاون مع سوابو ، وتعزيز الروابط القائمة منذ عام ١٩٨٤ وهي السنة التي عقدت فيها حلقة دراسية في ريو دي جانيرو لتعريف زعماء سوابو بأسلوب معالجة البرازيل لمسائل الشركات المتعددة الجنسية والشركات التي تديرها الحكومة في مجال استكشاف المعادن وصيد الأسماك .

ونحن ندرك أن تعاوننا ، وكذلك اسهامنا في أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية العاملة من أجل ناميبيا ، قد يعدّان متواضعين بالمقارنة بالموارد اللازمة للاسراع بعملية استقلال ناميبيا ، إلا انهما يبنيان الارادة الحازمة للشعب البرازيلي فسي أن يرى القضية الناميبية وقد كتب لها النجاح في أقرب وقت ممكن .

وما برحت البرازيل تشجع الأمين العام للأمم المتحدة على الاضطلاع بمهمته في تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وبنفس الطريقة تؤيد حكومة البرازيل كل التأييد القرار ٦٠١ (١٩٨٧) الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا ، ونشوق بأن تكفل مهمة الأمين العام بالنجاح ، وبأننا سنشهد قريبا اليوم الذي ينتهي فيه شعور المجتمع الدولي بالاحباط ازاء احجام حكومة جنوب افريقيا عن الادعان لاستقلال ناميبيا دون مناورات أو شروط مسبقه .

وختاما ، أود أن أعلن ان البرازيل ستؤيد مشاريع القرارات الخمسة التي أوصى بها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لاعتمادها من قبل الجمعية العامة في الدورة الراهنة .

#### السيد الشكر (البحرين) : السيد الرئيس ، مرة أخرى تنظر الجمعية

العامة في مأساة ومحنة الشعب الناميبى اللتين طال أمدهما ، فمنذ أن نظرت الجمعية العامة في مسألة ناميبيا في دورتها الماضية لم يكف نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا عن مواصلة قمعه المنهجي والتعسفي للشعب الناميبى . وعلى الرغم من مضي إحدى وعشرين سنة على قيام الجمعية العامة بانهاء انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا ، فان الشعب الناميبى ما زال محروما من حقه غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال وتقرير المصير ، والمؤكد طبقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) المتخذ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ وغيره من القرارات اللاحقة . ومنذ عام ١٩٦٦ - عام إنهاء انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا من جانب الأمم المتحدة - واصل المجتمع الدولي جهوده الحثيثة والمتضافرة لتحقيق استقلال ناميبيا . وفي هذا الصدد اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن العديد من القرارات بشأن ناميبيا من بينها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي تضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا

باعتبارها الحل الوحيد المقبول به دوليا لتسوية مسألة ناميبيا . إلا ان نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا مازال ماضيا في احتلاله غير الشرعي لناميبيا ومازال شعب ذلك الاقليم - الشعب الناميبى - يتعرض لمزيد من القمع والمعاناة ولشتى صنوف القهر والاضطهاد وأعمال الارهاب التي يرتكبها نظام الفصل العنصري الحاكم في برييتوريا ، فضلا عن مواصلة ذلك النظام لسياسته العدوانية الفاشية الرامية الى زعزعة الاستقرار والامن في الدول الافريقية المجاورة عن طريق شن الاعتداءات العسكرية المتكررة عليها . ولم يقف نظام برييتوريا عند هذا الحد ، وإنما قام بعرقلة جميع الجهود والمحاولات المتتالية المبذولة من جانب المجتمع الدولي بهدف تنفيذ ذلك القرار ، والقرارات اللاحقة ، وخصوصا إتمام الترتيبات بشأن انشاء فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا تمهيدا للشروع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، كما حددها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وعلى الرغم من عدم وجود مسائل معلقة أو عالقة تقف في طريق تنفيذ خطة الأمم المتحدة بمقتضى أحكام ذلك القرار ، فان نظام الحكم العنصري في برييتوريا مازال مستمرا في مماطلته وتعنته في تنفيذ الخطوات الضرورية لوضع حد نهائي لاحتلاله غير المشروع لناميبيا . إن مماثلة وتسويق نظام برييتوريا في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا باصراره على الشرط المسبق الذي يربط استقلال ناميبيا بعناصر لا تمت بصلة الى القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وبصورة خاصة سحب القوات الكوبية من أنغولا لن يؤدي إلا الى إطالة الصراع في الجنوب الافريقي ، وزيادة معاناة شعب ناميبيا وشعوب المنطقة المجاورة . ولسنا بحاجة للتذكير بأن مجلس الأمن رفض هذا الربط مرارا باعتباره لا يتسق مع قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان البحرين تؤيد جهود الامين العام للأمم المتحدة ، وجهود مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لتحقيق استقلال ناميبيا التام والناجز . ومما لا شك فيه ان عجز مجلس الأمن عن اتخاذ اجراءات فعالة وحاسمة ضد نظام الحكم العنصري بموجب الميثاق قد عطل جهود الامين العام ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا لتنفيذ خطة الأمم المتحدة بشأن ناميبيا ، وشجع ذلك النظام على المضي في تعنته وتجاهله التام لقرارات مجلس الأمن بشأن ناميبيا .

ان وفد بلادي يرى أنه لا سبيل لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا إلا بفرض عقوبات شاملة والزامية على نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق لاجبار ذلك النظام على التخلي عن احتلاله غير المشروع لناميبيا . وفي هذا الصدد نرى في قرار مجلس الامن الأخير ٦٠١ (١٩٨٧) الصادر في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ والذي قرر المجلس بموجبه اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحقيق وقف اطلاق النار ، ووضع فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال خطوة هامة تستهدف الاسراع بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وتصب نحو هدف تحقيق استقلال ناميبيا التام والناجز ، وتمكين شعب ناميبيا من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال دونما تأخير .

ان مصداقية الأمم المتحدة ، ومجلس الامن بالذات ، تظل محط شكوك وريبة مادامت قراراتهما لا تحترم ، ولا تنفذ . بل يتم تجاهلها باحتقار من جانب نظام بريتوريا . وحفاظا على هبة الأمم المتحدة نرى أنه يتعين على المجتمع الدولي بأسره - باعتبار ان مسؤولية خاصة تقع عليه تجاه مصير الشعب الناميبى واستقلاله - يتعين عليه التحرك السريع للوفاء بمسؤولياته الخاصة لتخليص شعب ذلك الاقليم من مغتصبه نظام الفصل العنصري ، وخصوصا ان جميع الشروط اللازمة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا قد تم استيفائها .

لذا فإن وفد بلادي يشاطر القناعة الواردة في تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بضرورة ممارسة الضغط الدولي المكثف لإجبار نظام جنوب افريقيا على التعجيل باستقلال ناميبيا ، وذلك عن طريق فرض جزاءات شاملة والزامية ضد نظام برييتوريا وفقا للفصل السابع من الميثاق وللأخذ بيد شعب ناميبيا ودعم نضاله المسلح بقيادة ممثله الشرعي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، من أجل بلوغ حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني في ناميبيا الموحدة .

السيد ويجيورداني (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مسألة ناميبيا معروضة مرة أخرى على الجمعية العامة للنظر فيها كما هو الحال في كل سنة . ولا تزال هذه المسألة تظهر على جدول أعمالنا بسبب الموقف المتمسك السني تواصل جنوب افريقيا اتخاذه . لقد بدأت جنوب افريقيا في عام ١٩٦٥ تحديثها لقرار الجمعية العامة الذي يعارض تقسيم ذلك الاقليم ويعارض اتخاذ اجراء من جانب واحد من شأنه أن يشكّل انتهاكا للانتداب على جنوب غربي افريقيا وللإعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ونود أن نذكر بتجاهل جنوب افريقيا الصارخ للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٦٦ - أي منذ ٢١ عاما - والذي مؤداه أن جنوب افريقيا لا تملك أي حق في ادارة الاقليم ، الذي أصبح واقعا تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة .

إن السرد المزري لتحديات جنوب افريقيا للرأي العام الدولي ، وبوجه أخص سلطة مجلس الأمن في عام ١٩٧٠ ، ولغتنوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ ، التي مؤداه :

"ان استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا مناف للقانون ، وعلى جنوب افريقيا أن تسحب ادارتها فورا من ناميبيا ، وبالتالي تنهي احتلالها لهذا الاقليم" . (فتاوى محكمة العدل الدولية ، ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ ، الفقرة ١٢٢ ، باللغة الانكليزية)

هذا السرد معروف تماما ، ويكفي مجرد الاشارة اليه بشكل عابر .

وفي تجاهل صارخ لهذه القرارات ، مضت جنوب افريقيا في فرض سياستها القائمة على الفصل العنصري على ناميبيا ، مع استمرارها في ممارسة هذه السياسة المشينة في جنوب افريقيا ذاتها . كما بدأت في استغلال الموارد البشرية وغيرها لناميبيا بشكل منظم وبأسلوب قمعي شرس . فحرم تسعون في المائة من السكان السود من شعب ناميبيا من أراضيهم وأجبروا على الاستيطان في ١١ موطنا أو بنشوستانا منفصلا ، بينهما أصبحت بقية الأراضي مناطق للسكان البيض ، تشكّل في الواقع مقاطعة أخرى لجنوب افريقيا . وبدناء على السلطات التي استحوذت عليها بريتوريا ورسختها ، فإنها قامت بتحويل الاقليم الذي فكّكت أوصاله الى اقطاعية قاصرة على السكان البيض الذين يمثلون ١٠ في المائة من السكان . وتتميّز المناطق التي خصصتها للسكان البيض بأنها تضم الموارد الطبيعية الغنية ، خاصة بالماس واليورانيوم . كما أنها بها أفضل القطاعات التجارية للزراعة ومصائد الاسماك وأكثرها نشاطا . وبها أيضا خليج والفيش ، الميناء الوحيد عميق المياه والمركز التجاري الرئيسي في ناميبيا .

ونحن إذ نشير الى تلك الفترة ، فإننا نحیی النضال التحرري الذي بدأ في عام ١٩٦٦ بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية تحت الزعامة البارزة لهيرمان تويغو . ويضع الشعب النامبي ثفته الكاملة في منظمة سوابو باعتبارها ممثله الحقيقي الوحيد . وهي تقوم بخوض نضال لا يلين وتمارس ضغطا متزايدا من أجل انهاء استعمار ناميبيا وتحقيق الاستقلال . وقد أكد قرار مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) حق الشعب النامبي في الحرية والاستقلال في دولة ذات سيادة .

وعلى الرغم من كل هذه القرارات والتأكيدات ، فإن الحالة القائمة تشير الاشمئزاز ولا يمكن تحملها . فنظام بريتوريا العنصري لا يزال يحتل ناميبيا بما يتنافى مع القانون . وجيش الاحتلال التابع له يواصل ممارسة أعمال المضايقة والقمع والقتل ضد الشعب النامبي في محاولة لخنق النضال التحرري الوطني الذي يخوضه ذلك الشعب بقيادة منظمة سوابو .

لقد كان من الممكن انهاء هذه الحالة المؤسفة لو تعاونت جنوب افريقيا باخلاص في تنفيذ مقاصد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي كانت قد أعلنت قبولها له . ولكن



من سخرية الأقدار أن جنوب افريقيا سرعان ما تراجعت مع الأسف ، متذرة بعامل خارجي لاصلة له بالموضوع ، وهو وجود القوات الكوبية في أنغولا ، وبذلك أبطلت أثر قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وروح المرونة والتوافق التي أبدتها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

وأدخل بعد جديد في الفكر السياسي بإساءة استعمال لفظ "الربط" كشرط مسبق لتحقيق استقلال ناميبيا . إن جنوب افريقيا بإدخالها هذه الاعتبارات الخارجية إنما تخدع نفسها بالاعتقاد الخاطئ بأن بقية العالم لا تدرك أن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تأذن لكل دولة عضو باختيار أصدقائها للدفاع عن نفسها . ومن ناحية أخرى ليس لجنوب افريقيا أن تعتمد بأي سند قانوني أو أخلاقي لتبرير احتفاظها بقواتها في أراضي أنغولا ، مما يعد انتهاكا لحرمة استقلال ذلك البلد ولسيادته وسلامته الإقليمية . إن أقل ما يمكن أن نقبله من جنوب افريقيا هو أن تخرج فوراً قواتها من أنغولا وأن تستفيد افادة كاملة من روح المرونة والتوافق التي أبدتها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بقبولها وقف إطلاق النار في ناميبيا .

وتبين المناقشات الأخيرة في مجلس الأمن التي أسفرت عن صدور قرار آخر وهو القرار ٦٠١ (١٩٨٧) على أنه حتى الذين كانت لهم ميول مخالفة منذ عقد مضي أصبحوا الآن نتيجة للضغط الدولي المتزايد يرون أن على جنوب افريقيا أن تلتزم بما تعهدت به عندما قبلت القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويدل الرأي الذي أعرب عنه بالإجماع في تلك المناقشات على أن جنوب افريقيا أصبحت اليوم منبوذة ومعزولة من المجتمع الدولي .

لقد أعلن الأمين العام أن جميع المسائل المعلقة ذات الصلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد تم حلها . وهناك بيان واضح من ممثل منظمة سوابو يعكس فيه موافقته على توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار مع جنوب افريقيا وعلى احترام ذلك الاتفاق . فلنأمل في أن يواصل الأمين العام بذل مساعيه الحميدة لترتيب وقف لإطلاق النار بين جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وذلك كخطوة أولى في إطار التدابير المطلوبة لوزع فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الفترة الانتقالية .

ولن تؤخّر جنوب افريقيا منح الاستقلال لناميبيا إلا اذا اختارت عدم الاعتراف بالرسالة التي وجهها اليها ليس مجلس الأمن فحسب ، ولكن أيضا اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث في فانكوفر في تشرين الأول/أكتوبر من العام الحالي ، ورؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز في هراري في عام ١٩٨٦ ، والدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن ناميبيا . وينبغي ألا تنهزم جنوب افريقيا أن باستطاعتها التهرب متخيلة أن المسألة تنحصر في المجابهة بين الشرق والغرب . ويجب أن تدرك جنوب افريقيا أن سياسات المجابهة التي سادت في الماضي ، تنحسر سريعا لتفسح المجال أمام عصر يخلو عالمه من المجابهة . لقد كشف الرأي العام ، وقد أشري من المناقشات وابداء الآراء ، أسلوب الأكاذيب والخدع الذي تنتهجه جنوب افريقيا . إن عليها أن تتوقف الآن وتدرك أن موجة الفكر المستنير تعمّ العالم الآن . إن هدم عملية الزمن والتاريخ التي لا ترحم لمعاقل الفصل العنصري في جنوب افريقيا وناميبيا معا ليس الآن إلا مسألة وقت ، ويختفي معها دعاة هذه النظرية الشريرة من العنصريين الذين لا يستطيعون أن يدركوا أن فلسفة "صوت واحد لشخص واحد" هي الفلسفة السياسية التي منحت الاستقلال والحرية للأقاليم المستعمرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين . لقد أشار الكثيرون من المتكلمين قبلي الى الاسهام الذي قدّموه لقضية شعب ناميبيا ، وأرى أنه ينبغي قبل أن أختتم بياني أن أشير الى استمرار التعاون ، وخصوصا في مجال التعليم ، الذي يقدمه بلدي ، في ظل القيود التي يعاني منها ، الس شعب ناميبيا لإعداده للاضطلاع بالدور المقدّر له في ناميبيا حرة مستقلة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠